مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: معوقات ومقومات السيادة في العراق بعد 2003
اسم الكاتب: مريم سلام احمد، أ.م.د. بتول حسين علوان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/9990
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 18:08 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

معوقات ومقومات السيادة في العراق بعد 2003

Obstacles and elements of sovereignty in Iraq after 2003

الباحثة مريم سلام احمد
أ.م.د.بتول حسين علوان

Maryam Salam Ahmed
SUPERVISED BY Assistant Professor.
Dr. Batool Husain Alwan

جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية
جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية

Maryam.s.alrubaye@gmail.com
batuol.hussin@copolicy.uobaghdad.edu.iq

تاريخ الاستلام 2023/10/4 تاريخ القبول2023/11/5 تاريخ النشر2024/7/30

الملخص البحث

تلعب السيادة دوراً كبيراً في تمكين الدولة من فرض سيطرتها وممارسة سلطتها العليا الفاعلة والمؤثرة على الشعب، كما وأنها المسار الذي يعطي للدولة الدور الفاعل والمؤثر في الحكم وفرض السيطرة أو السلطة العليا على الشعب، وهي السلطة القانونية المطلقة التي تملك دون منازع الحق القانوني في مطالبه الآخرين بالالتزام والخضوع على النحو الذي تريده وفقاً للقانون، وينظر لها من منظور سياسي بأنها القوة غير المقيدة،أي القادرة على فرض الطاعة والأحترام تماشياً مع المصلحة العليا للشعب، وهو مايستند غالباًإلى احتكار قوة الإرغام الرسمي، وتعني ايضاً رفض التدخل في شؤون الدولة من جانب أي هيمنة خارجية فقد تناول البحث اهم المعوقات والمقومات الداخلية والخارجية التي تؤثر على سيادة الدولة العراقية

كلمات مفتاحية: (السيادة, العراق, المعوقات, المقومات)

Abstract

Sovereignty plays a major role in enabling the state to impose its control and exercise its supreme effective and influential authority over the people, and it is also the path that gives the state an active and influential role in governance and imposing control or supreme authority on the people, and it is the absolute legal authority that has the unchallenged legal right to claim others Obligation and submission as desired in accordance with the law, and viewed from a political perspective as unrestricted power, that is, capable of imposing obedience and respect in line with the supreme interest of the people, which is often based on the monopoly of the power of official coercion, and also means refusing to interfere in state affairs by any hegemony External, the research dealt with the most important internal and external obstacles and elements that affect the sovereignty of the Iraqi state

أولاً. أهمية البحث: تكمن اهمية السيادة كمفهوم قانوني وسياسي وقد تناولت الدراسة بالتحديد السيادة العراقية بعد تعرضها الى العديد من المعوقات التي تم شرحها وتحليلها والتوصل الى اهمها و الى اهم المقومات التي تساعد على تحقيق السيادة الكاملة على المستوى الداخلي والخارجي .

ثانيا. مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث حول ماهي اهم المعوقات التي تؤثر على سيادة العراق بعد 2003 وما هي الوسائل المقومة التي تحافظ عليها.

ثالثاً. فرضية البحث: تنطلق فرضية البحث ان بالسعي لتحقيق المقومات الداخلية والخارجية يمكن تحقيق السيادة الكاملة للعراق بعد 2003

خامساً. هيكلية البحث: تكون البحث من مقدمة وخاتمة ومن اربع محاور تناول الاول معوقات السيادة العراقية على المستوى الداخلي اما المحور الثاني فقد تناول المعوقات على المستوى الخارجي اما المحور الثالث فقد تناول مقومات السيادة العراقية على المستوى الداخلي اما المحور الرابع بفقد تناول مقومات السيادة على المستوى الخارجية.

سادساً. مناهج الدراسة: المنهج التحليلي والمنهج التأريخي والمنهج الوصفي.

المقدمة

إن سيادة الدولة تنعكس في سيطرة الدولة على أراضيها وأستقلالها في الشؤون الدولية، وتتجلى تلك السيطرة وذلك الأستقلال في أنشطة الهيئات الحكومية العليا والسلطتين التشريعية والتنفيذية، بيد أن السيادة غير منوطة بالحكومة وهيئاتها العليا، وإنما بالدولة نفسها. وهو ما يبرز بوضوح فيالقانون الدولي الذي يعتبر الدولة ككل موضوعاً من مواضيعه الأساسية، وليس الحكومة أو ممثليها. وعلى هذا الأساس بينت في المسائل المتعلقة بسيادة الدولة على المسرح الدولي، والقيود المفروضة على هذه السيادة والعلاقة مع مؤسسات محددة ومبادئ القانون الدولي بالاضافة السيادة الدولة على اراضيها و شعبها.

المحور الأول: معوقات السيادة في العراق المعاصر

اولاً: معوقات السيادة في العراق

وتشغل السيادة حيزاً واسعاً في مجالات البحث والنقاش والجدل في الأوساط القانونية والسياسية والفكرية في كل بقاع العالم لاسيما في ظل المستجدات والمتغيرات التي اجتاحت النظام الدولي، وأفرزت مفردات عدة مثل العولمة والتدخل

الإنساني، والإرهاب الدولية، وذلك لإرغام الدول صاحبة السيادة للخضوع تحت ذريعة الحماية الإنسانية، ونشر قيم الديمقراطية[1].

وتعني السيادة الداخلية في مفهومها العام كما ذكرنا سابقاً بأن سلطة الدولة لها السيادة الكاملة على مواطني أقليمها وهي شاملة ولاتستطيع أية سلطة اخرى أن تعلوها او تنافسها بأعتبارها الآمرة،أي صاحبة السلطة العليا والتي تفرض إرادتها على جميع من هو داخل حدود الدولة[2]. كما تعني بإن الدولة حرة في التصرف بشؤونها الداخلية كأصل عام، وحقها في تشريع القوانين وسن الأنظمة، فهي لا تخضع لسلطة دولة أخرى[3].

وفي الحالة العراقية وبعد نيسان 2003، تم ممارسة السلطة من قبل أشخاص أو ممثلين معينين أو بواسطة إنتخابات غير مباشرة وصولاً للإنتخابات المباشرة[4].

وتتمثل التحديات الداخلية أو المعوقات المؤثرة على السيادة الداخلية للعراق بالإرهاب الداخلي والخارجي العابر للحدود، والفصائل المسلحة خارج إطار القانون[5]، وأزمة بناء الدولة العراقية والهوية الوطنية، فضلاً عن الكتل السياسية التي تعتنق ايدلوجيات تجسد خطراً محدقاً بأمن العراق ووحدته وتماسكه، خصوصاً تلك التي لها أرتباطات بأجندات خارجية، علاوة على أنتشار الفساد المالي والإداري وأنعكاساته الخطيرة على الموارد الاقتصادية العراقية والبنى التحتية[6].

أن الدولة العراقية عموماً (متمثلة هنا بشكل السلطة) تتصف بغياب لافت لأي تطور في الفكر السياسي، حيث ينعدم كل تجديد في الحقل السياسي المنعكس مباشرة على شكل النظام والممارسة السياسية؛ وكذلك بالتناقضات البنيوية للمكونات الأجتماعية؛ فضلاً عن غياب التنمية والضعف الأقتصادي. فلم تتشكل الدولة بمنطق التعبير عن الوحدة العضوية والمؤسسة الوطنية التي تمثل كل البنى الأجتماعية بداخلها. لقد فشلت الدولة بعد عام 2003 في ضمان الحد الأدنى من تحقيق الوظائف الجوهرية التي لا

مبرر لوجودها من دونها؛ وهي تلك التي تتصل بضمان أمن الفرد وسلامته، وإقامة حد أدنى من حكم القانون والقضاء النزيه والعادل(7).

ويلاحظ أن مجموعة المتغيرات الجوهرية التي رافقت عملية التغيير الحاصل في بنية النظام السياسي في العراق بعد نيسان 2003 قد القت بظلالها على عموم الحالة العراقية بكل مكوناتها،إلا أن المنظومة الأمنية والعسكرية كانت الأكثر تأثراً بهذا التغيير لأسباب متعددة كونها كانت تشكل العقبة الأساسية امام إرادة المحتل وفق تصور الإدارة الامريكية وجماعات المعارضة العراقية التي رافقت قوات الأحتلال، لذلك فأن تفككها وإعادة بنائها وفق التصور الأستراتيجي للمحتل شكل أهمية كبرى, لذلك جاءت النتائج وفق ارادته حيث برزت إلى الوجود منظومة عسكرية وأمنية عراقية رخوة وغير قادرة على الأداء الأمني والعسكري والقتالي الذي تتطلبه مقتضيات السيادة، في ذات الوقت أدى التدهور الأمني الداخلي بسبب الإرهاب والهيمنة المطلقة للمجاميع المسلحة مصحوباً كل ذلك بتدخلات خارجية إقليمية ودولية أدت بالنتيجة إلى زيادة الضغط على مكونات تلك المنظومة(8).

أولاً: العامل الأمني

إن ما جرى في العراق بعد عام 2003 من غياب كامل للأمن والاستقرار والسيادة الشمولية وفي شتى مناحي الحياة، ما هو إلا نتاج لسياسات فرضتها مقتضيات المصلحة القومية للدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، فقد كرست هذه الدول بسياساتها الاستعمارية في العراق التبعية السياسية وظاهرة فقدان الاندماج القومي، وانعدام الأستقرار السياسي والأمني وارتهان قراراتها السياسية والاقتصادية الشمولية، وذلك بسلب السيادة تحت غطاء جلب الديمقراطية والحرية للشعوب، وبفرض الحروب بأستخدام استراتيجيات جديدة عن طريق تغذية النعرات الطائفية والأثنية وتفتيت للهوية بين مكونات المجتمع في داخل العراق، ولم يغب عن هذه الدول من تكريس عوامل الضياع الأجتماعي والاقتصادي والإداري،

فدولة العراق النفطية والتي تملك ما يربو عن (20%) من الأحتياط العالمي للنفط، ويعاني مواطنها الذي ينجو من القتل من سوء التغذية وانخفاض لمستوى دخل الفرد، وانتشار البطالة والأمراض والأوبئة وفقدان للهوية الوطنية،فضلاً عن سيطرة تلك الدول على الثروة النفطية الرافد الرئيس لعجلة الاقتصاد في البلاد، ما اوجد التبعية الاقتصادية واضعف البنيان الصناعي والزراعي والذي بدوره كرس الفساد الإداري من جراء سوء إدارة مرافق الدولة والتي بدورها أدت إلى ضياع جزء من عوائد النفط[9].

لقد سادت حالة من الفوضى وأنعدام الأمن الأجتماعي في العراق بعد عام 2003، وبدأ الأنهيار التدريجي، وأصبح العراق محاصراً بالعديد من التحديات التي تنوعت بين الدينية والقومية والطائفية والسياسية، من قبل العديد من الأطراف الداخلية والخارجية، وكل هذه العوامل مجتمعة قد أثرت على طبيعة الحياة السياسية والاقتصادية، وزادت من تعميق الفجوة والأحتراب السياسي والطائفي والطبقي، وكذلك من وتيرة العنف والإرهاب، مما أنعكس سلباً على بناء الدولة وتقويض دعائم الأمن والأستقرار وجعل الدولة عملياً غير مجدية. لقد كان لقوات الأحتلال أثراً بالغاً في توجيه الحياة السياسية بشكل عام وغرس الطائفة بين مختلف أبناء العراق، وقد تجلى ذلك واضحاً من خلال التدخل المباشر في تشكيل مجلس الحكم الأنتقالي، وأختيار أعضاءه أستناداً إلى معيار تلبية المصالح والأهداف الأمريكية من الوجود العراقي[10].

ويعد الآمن قضية كبرى وعاملاً مؤثراً في سيادة الدولة، وهاجساً يشغل المجتمع الإنساني المعاصر ويطغى على أهتماماته[110]، إذ تسعى الدول جاهدة لوضع ترتيبات وإجراءات ظاهرية وخفية، وتخصص موارد ضخمة وجهوداً وطاقات هائلة من أجل تحقيق الآمن. وتمر الدول عبر تاريخها الطويل بمجموعة مختلفة من الأحداث ولحظات تتفاعل فيها الأحداث لتنتج حلاً لواحدة أو أكثر من القضايا ذات المساس

المباشر بأمن الإنسان وحفظ كيانه من أي تهديد خارجي كان أو داخلي، وبما أن التحديات الأمنية لم تعد حبيسة المخاطر الدولية للدول، فإنها أمتدت لتكتسب صفة العالمية ولتترك أثارها المتنوعة والمتعددة في الدائرة الأولى (الدولة ذات السيادة)، والدائرة الثانية (النظام الإقليمي في مناطق العالم المختلفة)، والدائرة الثالثة (الدائرة العالمية)[12].

لقد شهد العراق وعبر تاريخه المعاصر حروب كبيرة أثرت بشكل مباشر على امنه واستقراره، وقد فرض التغيير السياسي بالقوة على يد القوات الأمريكية في العام ٢٠٠٣ تحديات جديدة على الأمن والأستقرار في العراق، لاسيما وان الولايات المتحدة عملت على حل المؤسسات الأمنية والعسكرية السابقة، بالوقت ذاته اخذت موجات العنف والإرهاب تهدد حياة وسلامة العراقيين.ويمكن تحديد التطورات الأمنية في العراق منذ العام ٢٠٠٣ بمرحلتين أساسيتين، تتمثل الأولى تحديداً بين العام ٢٠٠٣ الى2014، وفيها شهد العراق موجات ارهاب كثيرة وظهور فصائل مسلحة وعنف طائفي، وغيرها من التهديدات الأمنية التي اثرت بشكل مباشر على امن واستقرار العراق وسيادته[130]، لقد أصبح العراق يعاني من صراعات ونزاعات داخلية بارزة ، فضلا عن الوضع الأمن السيئ، إذ أن سياسة الاحتلال ومن بعدها سياسة الكتل والأحزاب، أثارت في لمجتمع العراقي عوامل مفضية إلى التوتر البنيوي والتي كسرت روتينية الفعل الاجتماعي وتواتره وانتظامه، وحولته إلى سلوك جمعي يتسم بالعنف والإرهاب، انعكس سلبا على السلوك الخاص والعام، الرسمي وغير الرسمي إن السنوات التي تلت الاحتلال المباشر بعد عام (2003) قد أسهمت بتفكيك البنى المؤسسية والوظيفية والعلاقات القيمية للمجتمع، بعد أن تعرض العراقيون إلى ضغوط قاهرة اجتماعية واقتصادية ونفسية متواصلة ، أدت إلى تكريس مجموعة المشاكل والتحديات، وتمثل هذا الوضع في العنف والإرهاب[14].

والمرحلة الثانية منذ العام ٢٠١٤ كون هذا العام مثل تحدياً بالغ الخطورة ذلك انه اقترن بدخول داعش إلى العراق في حزيران ٢٠١٤، وسيطرته على مساحات كبيرة من ارض العراق، كما انه اعلن من الموصل دولة خلافته. وعلى الرغم من نجاح القوات العراقية من طرده غير أن بعض خلاياه ما زالت تقوم بأعمال ارهابية، ولا يقف الأمر عند هذا الحد فقد عانى العراق من توترات مجتمعية وتراجع اقتصادي واضح اثرت على حياة العراقيين مما ادى إلى قيام تظاهرات في عدة مدن عراقية انطلقت في تشرين الأول ٢٠١٩، ولا يمكن اغفال تحدِ امني اخر ألا وهو امن الحدود كونها تعاني بعض نقاط الضعف فكانت سبباً في نشاط للإرهابيين وشبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وبطبيعة الحال فإن التحديات الامنية الداخلية القت بظلالها على سيادة العراق الداخلية والخارجية، ورغم الجهود الكبيرة التي بذلتها وزارة الخارجية العراقية، بيد ان الواقع الأمني فرض نفسه كتحد مهم في طبيعة سياسة العراق الخارجية على الصعيد الاقليمي والدولي[15].

وكانت عملية إعادة تشكيل الجيش والقوى الأمنية العراقية قائمة على المحاصصة الطائفية، وإذا كان التحاصص في مؤسسات الدولة المدنية بالغ الخطورة فكيف بالمؤسسات العسكرية، وربما لم يشعر أحد بخطورته أنذاك، لكنه سرعان ما هدد وحدة البلاد، وإن حاول البعض نفي واقع تشكيل الجيش والشرطة على أساس طائفي، إلا أن الأمر كان واضحاً من خلال بعض المواقف، والأكثر من ذلك أن العراق نفسه كان هو المستهدف من قبل هذه الدول. لقد كانت الجماعات المسلحة التابعة للأحزاب نواة القوة العراقية التي تشكلت بعد نيسان 2003، التي يراد لها حماية العراق الجديد وشعبه، وهي جماعات مدربة ببلدان كانت على خلاف شديد مع العراق، وكانت تعمل لأسقاط نظامه بأية طريقة كانت، ومنها الحرب[16].

وتعد مسألة أنتشار الأسلحة وسهولة الحصول عليها وسوء أستخدامها لاسيما الخفيفة واحدة من مظاهر غياب الأمن في العراق، وقد رسخ مفهوم العنف وعمل على تهديد

تحقيق المصالحة المجتمعية، وإضعاف القانون. كما أن أنتشار السلاح بعد عام 2014 في العراق قد فرضته تداعيات أحتلال تنظيم داعش لبعض محافظات العراق، إلا أن ظاهرة أنتشار السلاح خارج إطار المؤسسة الأمنية العراقية لها تداعيات خطرة على السلم والأمن المجتمعي، وتشكل تحدي كبير أمام الحكومة العراقية، علماً أن وجود السلاح بهذه الطريقة يشجع بما لا يقبل الشك على الجريمة المنظمة، فضلاً عن ذلك أصبحت العشائر تمتلك أسلحة متوسطة وخفيفة توازي ما يمتلكه الجيش (المؤسسة الأمنية)، ولعل هذا ما يفسر ظاهرة النزاعات العشائرية المتكررة[17].

ثانياً: اثر الصراعات الطائفية على تحقيق السيادة

تواجه السيادة الوطنية العراقية تحدياً أخر يتمثل بالطائفية والتي لا تقل خطراً عن الأحتلال، وهي إحدى نتائجه لأن الأحتلال سيزول لا محالة، لكن تأثير الطائفية سيبقى عميقاً في المجتمع العراقي.وقد جرت في العراق عمليات تطهير مذهبي وديني واثني طالت مئات الآلاف من المواطنين داخل العراق بين الشيعة والسنة وبين المسلمين والمسيحيين، والعرب والتركمان والأكراد وخصوصاً في منطقة كركوك وديالى وبغداد، إضافة إلى نحو مليوني عراقي اضطروا إلى مغادرة العراق، حسب الأمم المتحدة، بينهم عدد كبير من العقول والعلماء والأكاديميين، خصوصاً بعد تعرض أعداد كبيرة منهم إلى الأغتيال والخطف[18].

أضف إلى ذلك، فإن الصراعات الطائفية والتوترات المجتمعية وتردي الواقع الاقتصادي بدورها قد أسهمت في ضعف الأمن وتردي الأستقرار الداخلي للعراق، فالملاحظ أنه في السنوات الأخيرة برزت ظاهرة التوترات المجتمعية ولا سيما تزايد خطر العشائر المسلحة، والنزاع بين العشائر بسبب التنافس على الموارد بحكم التدهور البيئي والزراعي، ونقس الموارد المائية، والتنافس على الأراضي وتراجع سبل العيش، وضعف الأستثمار في البنية التحتية، وتزامن كل ذلك مع تزايد ظاهرة النزوح والهجرة مما رفع نسبة التوتر بين المجتمعات المحلية، وضعف قدرة الحكومة

على الأستجابة لكل تلك التحديات، وجميعها مؤشرات تؤكد ضعف الأستقرار والأمن، وقد تدفع مستقبلا وفي حالة عدم معالجتها إلى زيادة حدة الصراع، فبعد مرور ما يقارب العقدين من التدخل العسكري الأمريكي في العراق تراكمت الكثير من العوامل التي اثرت بشكل مباشر على حياة العراقيين من ضعف اقتصادي واضح والفساد المستشري في معظم مؤسسات الدولة، والعنف القبلي والإجرامي، وتضاؤل فرص العمل، وسوء الإدارة، وضعف الخدمات، وضعف ثقة المواطنين ببعض قادة النخبة السياسية الحاكمة لنظام سياسي قائم على المحاصصة والمحسوبية، وبالتالي فان أية حكومة جديدة ستجد صعوبة في اصلاح كل هذه التراكمات، كما ان انتشار الأحياء العشوائية في الكثير من مدن العراق سيوفر مساحة لتنامي الشبكات الاجرامية لاسيما وان بعضها قامت بأعمال عنف متنوعة[19].

بطبيعة الحال، حتى وأن كان المجتمع العراقي يتألف من طوائف تعد كوحدات بنيوية أجتماعية متماسكة من الناحية العصبوية الطائفية والثقافية وذات أطر تنظيمية ثابتة، فيجب أن يكون الوضع السياسي على أساس التوافق بين هذه الطوائف، وخاصة فيما يتعلق بالقضايا الرئيسة مثل شكل الدولة والنظام السياسي ومنطق المشاركة السياسية، إلا أن المشكلة تكمن في أن مدعيّ تمثيل هذه الطوائف يمارسون السياسة من مواقع تعد هذه الطوائف كمجاميع متنازعة، متصارعة وغير قابلة للتوحد في ظل كيان سياسي متماسك أو دولة وطنية موحدة، فتساهم أغلب القوى السياسية للسلطة في تقطيع أواصر الثقة والقيم المجتمعية التي تدعمها. في حين أن أحد أهم الوظائف التي يجب على السلطة القيام بها هي بناء وتنمية الثقة المتبادلة بين المكونات الأجتماعية ككل لأن غياب الثقة بين مكونات المجتمع تشكل عوائق جسيمة في وجه بناء دولة المؤسسات[20]، وبناء التعايش الاجتماعي والاستقرار السياسي في المجتمع العراقي لمرحلة ما بعد داعش[21].

ثالثاً: الإرهاب و اثره على السيادة الوطنية

يعد الإرهاب من أبرز التحديات الأمنية التي تواجهها الدول بصورة عامة، لكونه عمل يهدف إلى اثارة الفوضى، ويتسبب في ترويع الأفراد والجماعات والدول، بغية تحقيق أهداف والحصول على مكاسب خارج أطار القانون، وبالرغم من اختلاف المسميات والأسباب التي يقوم عليها الإرهاب، كالأسباب الدينية والطائفية والمذهبية، إلا أنه قد أتفق على مبدأ مشترك واحد في الآونة الاخيرة، هو أتخاذ الدين كإطار وذريعة والأفتاء بهدر دم انسان، أو جماعة، أو طائفة. ولم يتفق المفكرون والباحثون على وضع تعريف جامع مانع لمعنى الإرهاب، وكذلك لا يوجد إجماع دولي ومجتمعي محدد وواضح للإرهاب وهذا يعود دون شك إلى العامل السياسي والأيديولوجي، وظهرت تعاريف متعددة حددت الإرهاب من ناحية المنظور العالمي ورغم تباينها إلا انها تشير بصورة عامة إلى أن أعمال الإرهاب تهدد الأستقرار السياسي والمجتمعي وتؤثر على سيادة الدولة عن طريق استخدام العنف على وجه غير مشروع لتحقيق مكاسب واهداف مرسومة[22].

وقد شكلت الجماعات الإرهابية في العراق وخصوصاً تنظيم القاعدة وداعش والمجموعات المسلحة المرتبطة به خطراً كبيراً، إذ استهدفت وبشكل متعمد وبصورة منتظمة على وجه الخصوص، أفراد المكونات العرقية والدينية المتنوعة، واخضاعهم لكافة الأنتهاكات الخطيرة المنافية لحقوق الإنسان، وبما يبدو أنها سياسة متعمدة تهدف إلى تدمير أو قمع أو طرد هذه المكونات بصورة دائمة من مناطق تخضع لسيطرتهم، وبذلك أقدم تنظيم داعش على سبيل المثال على قتل الاف الأسرى من القوات الأمنية العراقية أو ممن يحتمل انتمائه للقوات العراقية، أضافة إلى استهداف جميع من يشكون بعدم ولائهم للتنظيم[23].

كما وتشير الاحصائيات أنه ومنذ بداية كانون الثاني ولغاية ١٠ كانون الأول من عام ٢٠١٤، قتل على الأقل (١١٦٠٢) مدنياً واصيب (٢١٧٦٦)، وسجلت بعثة الأمم

المتحدة والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين خلال المدة بين حزيران و١٠ كانون الأول ٢٠١٤، خسائر بشرية قدرت بحوالي (٢٠٢٥٢)، كان منهم على الاقل (٧٨٠٠) قتيلاً، و(١٢٤٥١) جريحاً، وتعد هذه الارقام بمثابة الحد الأدنى، لأستحالة أحصاء كل الضحايا الذين قضوا على يد التنظيم وبالخصوص في المناطق الواقعة تحت سيطرتهم[24].

أن شكل وطبيعة النظام السياسي بعد العام 2003 لم يكن بالشكل الذي يتطلع إليه العراقيون، مما كان يقوض الكثير من الجهود الرامية لأستعادة السيادة، وكان ذلك لعدة أسباب منها، ذرائع وحجج قوات الأحتلال بالأحكام الخاصة بالقانون الدولي والتي وفرتها لها القرارات الصادرة من مجلس الأمن الدولي والتي أسبغت الصفة القانونية للأحتلال، بدءاً بالقرار رقم (660)[0]* في 1990، وحتى القرار رقم (1483)** في عام 2003، ثم عملية تمسكها بالأتفاقيات الأمنية والسياسية فيما بين سلطة الأئتلاف والسلطات العراقية منذ تأسيس مجلس الحكم الأنتقالي، علاوة على تصاعد موجات الإرهاب والصراعات التي قد حولت العراق إلى ساحة للحرب والصراع وعدم قدرة الدولة على مواجهتها، بالإضافة إلى طبيعة النظام السياسي الذي يفضي بشكل تلقائي إلى حكومات توافقية وحكومات محاصصة طائفية، الأمر الذي يساهم في تفكك قرارات الدولة الخارجية، بسبب أرتباط بعض القوى السياسية المشاركة في العملية السياسية بأطراف خارجية، مما يعني أن سيادة العراق كانت مرتهنة غالباً بالخارج[25].

كما أن التحسينات الشكلية التي تم إجرائها على شكل الحكم (تعددية، برلمان، أجراء أنتخابات) لم تستهدف أي تغيير في جوهر السلطة، فالمؤسسات التمثيلية (كالبرلمان) ليست بالمستوى القادر على اتاحة الإمكانية للقوى المجتمعية للمساهمة في العملية السياسية لعدة أسباب تتعلق بهشاشة البناء الفكري والتنظيمي لهذه المؤسسات، وفشل هذه المؤسسات في القيام بوظيفة بلورة المصالح العامة وتجميعها

مما حولها من جهاز خدمة إلى جهاز حكم، وأن القوى الحاكمة رغم ادعائها الشكلي بأنها تمتلك المؤسسات والدستور والقوانين لتسيير العملية السياسية إلا أنها في الواقع لا تلتزم بأي ضوابط أو قواعد تحد من ممارستها في الفساد والتسلط، إذ أنها تعمل خارج الأطر المؤسسية والقواعد، حتى وأن بدت شكلاً ملتزمة بها، وإلا كيف يحصل كل هذا الفساد والعنف والصراع الطائفي[26]، لأنه يستخدم جميع جوانب الفوضى ويقسم السلطة إلى مجموعات مختلفة عرقية أو دينية أو إجرامية أو أيديولوجية [27].

لذلك، فإن ما حصل هو انطلاقة متعثرة ومربكة بسبب فرض القوى الأجنبية (الأحتلال) لنمط مسبق من العملية السياسية هو نظام المحاصصة الطائفية، تم بموجبه تقسيم مراكز السلطة بين هذه المجموعات الطوائفية. والمشاركة السياسية لا تعني هنا أكثر من تقاسم مراكز الحكم في الدولة بين هذه الأحزاب التي عمدت إلى تجذير الطابع الطائفي لشكل السلطة الذي يلغي امكانية تحقيق التمثيل الوطني، بل وحتى توفير التمثيل الحقيقي للطوائف. اي أن الذي حصل لم يرتفع حتى إلى سقف مشاركة الطوائف الفعلية في السلطة كطوائف، مما يمكن ان يأتي بشخصيات أو نخبة ذات صفة تمثيلية حقيقية في أوساط الطوائف، متميزة بالأعتدال السياسي ومقبولة من قبل الطوائف الأخرى، حتى يمكن أن يتحقق قدر من التعاون بينها يترجم من خلال الخطوات التنفيذية للسلطة كثمرة لهذا التعاون وتحقيق قدر من التوازن الطائفي والتعايش السلمي بين الطوائف في هذه المرحلة التاريخية الصعبة من حياة المجتمع العراقي. أذن، المشاركة تعني فقط توزيع المناصب السياسية والمواقع الادارية في الدولة بين هذه القوى السياسية الطائفية، وعليه فإنها ليست أكثر من دولة طوائف[28].

لذا، فإن دولة الطوائف في العراق تنتهك كل قيم وحدود ومقومات الدولة الحديثة، حيث تستعمل الأجهزة والمؤسسات بعيداً عن دورها في هيكل الدولة لتوظف لصالح المجموعات الحاكمة الممثلة للنهج الطائفي. مما يستدعي قيام دولة القانون القوية كأول المهام المطروحة والتي يمكنها التغلب على نظام سياسي طائفي مجزأ سياسياً

واجتماعياً. وأن تقام الدولة المستقلة ذات السيادة، فالمطلوب في المقام الأول "تغيير الدولة ذاتها من الداخل" أي "تبديل نمط الإرادة التي تسيرها" لتتحول من عصبة لإرادة نابعة وتابعة ومصالحة للمجتمع[29]، وتحمي الدولة التعددية السياسية بما يعزز اتساع مساحة الحريات والحقوق السياسية وحماية دور المجتمع المدنى خارج نطاق السياسة[30].

المحور الثاني: معوقات السيادة الخارجية في العراق

السيادة الخارجية كما ذكرنا سابقاً تعني عدم خضوع الدولة لأية ضغوط خارجية (هيمنة) أو سلطة اجنبية، وان تتمتع بالأستقلال الكامل في جميع المجالات ازاء الدول الأخرى والالتزامات الدولية والتي تجعل منها دولة كاملة السيادة، أما إذا فقدت هذه الحقوق والألتزامات الدولية كأن تتولى إحدى الدول شؤونها الخارجية (الوصاية او الأنتداب او الحماية) فتصبح الدولة هنا ناقصة السيادة الوطنية[31].

وتجدر الإشارة إلى أن السيادة ترتبط أرتباطاً وثيقاً بدرجة وحدود الأستقلال السياسي للدولة، فالأستقلال هو الذي يتيح لها أعمال مظاهر السيادة الوطنية سواء داخل إقليمها أو في إطار علاقاتها الدولية مع غيرهامن الدول وأشخاص القانون الدولي[32].

وتعرضت السيادة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ إلى الأختراق لمرات عدة، ولم يتغير الحال كثيرا حتى بعد الانسحاب الأمريكي عام ٢٠١١بسبب تزايد النفوذ والتدخل الامريكي والإيراني وغيرهما في الشأن العراقي بواسطة آليات وأشكال أخرى عبر ضرب الدولة من الأسفل(أي من الداخل)، والإتصال المباشر مع الطوائف والمذاهب، والأحزاب السياسية، وربما مع أجهزة الدولة الأمنية، كالجيش والقوى الداخلية مما انعكس بشكل سلبي على بناء الدولة الوطنية العراقية سياسياً واقتصادياً، لذلك يحتاج العراق إلى بناء علاقات خارجية مع كل الدول الإقليمية والعالمية على أساس مبدأ الشراكة والاحترام المتبادل بعيداً عن الطائفة والمذهب والمصالح الحزبية، بما يحفظ

هيبة الدولة وسيادتها لأن بناء الدولة وإدارتها يكمن في الحفاظ على القرار الداخلي وسيادة الدولة الوطنية من جميع التدخلات الخارجية[33].

وبهدف التطرق لمعوقات السيادة الخارجية للعراق، سنتناول الجوانب التالية:

أولاً: الجانب الأمريكي

لقد شهد العراق بعد العام 2003 والأحتلال الأمريكي وما أفرزه من تفكك وإنهيار منظومة الدولة وهيكلة مؤسساتها، والذي نتج عنه أنتهاك لسيادته ووحدة أراضيه، مما أوجد قاعدة ملائمة لمختلف التدخلات الإقليمية لبعض دول الجوار الإقليمي، والتي سببت في خرق سيادة العراق الوطنية بما يتلائم مع مصالحها على حساب مصلحة العراق وشعبه. وعلى الرغم من أنسحاب القوات الأمريكية من العراق عام 2011، إلا أن الدولة العراقية بقيت تعاني من أزمة السيادة، ليست من خلال الألة العسكرية الخارجية فحسب، بل بأشكال أخرى تمثلت بالتدخلات الإقليمية والدولية لاسيما الأمريكية والإيرانية والتركية في الشأن العراقي، ومصادرة القرار الوطني، وكذلك أحتلال تنظيم داعش الإرهابي لبعض المحافظات العراقية، والتنافس الأمريكي-الإيراني على أرض العراق، وما نتج عنه آنذاك، قد عرض السيادة العراقية إلى الأختراق عدة مرات ومن ثم أثر في بناء الدولة العراقية سياسياً واقتصادياً[34].

ومن بين الخطط الأمريكية لتمزيق وحدة العراق وإضعاف سيادته بعد عام 2003 تلك التي أعتمدتها الإدارة الأمريكية وتسمى "رؤية لعراق ما بعد النزاع"، التي أكدت على ضرورة قيام حكومة عراقية محدودة الصلاحيات مع إعطاء صلاحيات أكبر للحكومات المحلية، وتحويل العراق من دولة مركزية السلطة إلى شكل من أشكال الديمقراطية التشاركية، ويبدو أن التوجه الأمريكي في العراق نبع في الأساس من تجربة أعتقد الأمريكان نجاحها في معظم تدخلاتهم السياسية والعسكرية، التي حصلت أثناء القرن الماضي ومطلع القرن الحالي سواء في أثيوبيا أم يوغسلافيا أو أفغانستان،

إذ سعت الإدارة الأمريكية إلى إقامة توليفات سياسية تستند على التقسيمة الطائفية والعرقية بين القوى الفاعلة في الحياة السياسية[35].

وتستند السياسة الأمريكية على مبدأ القوة في طبيعة علاقاتها الخارجية وتحقيقها لمصالحها الخاصة، وهو ما يؤكده أغلب المتخصصين بالشأن الأمريكي، وهذا ما أكده الرئيس الأمريكي (روزفلت) في أحد خطبه قائلاً: "تكلم بنعومة وأحمل عصا غليظة، سوف تسير مسافة بعيدة"، وهذا يعني أن الدور الأمريكي يستند على مبدأ القوة، وهو الأسلوب المعتمد والذي أستندت عليه الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وما الحروب الأمريكية الكثيرة إلا دليل على ذلك، والتي تأتي بذريعة الدفاع عن الأمن القومي الأمريكي، وقد سعت أمريكا دوماً إلى تحقيق هذا الهدف والسيطرة والأخضاع لعدد من البلدان ومنها العراق وصولاً إلى تفكيك وأنهيار سيادة البلاد[36].

كان لأمريكا دوراً سلبياً في أنتهاك سيادة العراق من خلال أستنزاف قدراته وأضعافه عبر مدخلين متعاقبين، الأول أستنزافه في حرب داخلية مدمرة خلال السبعينيات، وقوامه الزعزعة الداخلية جيشاً وشعباً واقتصاداً عبر تحريك وعدم بعض الأكراد بزعامة الملا (مصطفى البارازاني) بأتجاه الأنتفاضة (التمرد) على حساب أمن وأستقرار البلد، مما أغرق العراق في نزاعات أهلية داخلية، والثاني أستنزاف العراق بحرب أقليمية مهلكة في الثمانينيات، وتمثل ذلك في أندلاع الحرب العراقية-الإيرانية، مما يعني أن العراق أو أيران لم يكونا سبباً مباشراً في الحرب، وإنما كانت نتيجة لتدخل قوى متعددة أقليمية ودولية عمدت إلى تغذية وتشجيع الحرب وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية[37].

وبعد ذلك عمدت الإدارة الأمريكية إلى التعامل مع العراق عبر أساليب أختلفت من وقت إلى أخر، وأخرها وتماشياً مع منطق المصلحة العامة كأحد القوانين الأساسية للسياسات الأمريكية منها على وجه الخصوص، ما يتعلق بتدخلات عسكرية تستهدف بالمقام الأول خدمة المصالح الأمريكية وليس خدمة مصالح الشعوب الأخرى، قامت

بأحتلال العراق والذي أعتبر حدثاً خطيراً في التطور السياسي للعراق ولمجمل المنطقة المحيطة به، والعلاقات الدولية، إذ أنتج الأحتلال هدر سيادة العراق الوطنية وهزيمة نظامه السياسي مهما كان طبيعة وشكل هذا النظام وبأسلوب العنف المسلح، وحل مؤسسات الدولة العراقية، ونشر الفوضى وإطلاق مافيا النهب والتخريب المنظمة لتعبث بأمن وأستقرار العراق، وتفجير تكوينات البنية الأجتماعية والسياسية، وإثارة الفتنة والإنقسامات الطائفية فيما بينها، وتركيبها على أسس بنيوية أثنية وطائفية ومذهبية وعشائرية، ووضع مقدرات العراق بين أيدي الشركات الأستعمارية (أمريكية وبريطانية)، وكذلك وضع سيادة العراق الوطنية موضع بحث وإعادة نظر[38].

لقد قامت الولايات المتحدة برئاسة (جورج بوش) بتعيين (بول بريمر) كحاكم للعراق بعد سقوط النظام السياسي العراقي، حيث دخل العراق في مرحلة فراغ سياسي ودستوري، وكان الهدف من هذا التعيين هو اجتثاث حزب البعث وتشكيل أعضاء حكومة جديدة (الأمر رقم 1 لسلطة الائتلاف المؤقتة)، وحل الجيش العراقي (الأمر رقم 2 لسلطة الائتلاف المؤقتة)، مما أدى إلى تقويض الأمن ومواصلة السير العادي للحكومة[39]، ولبناء مؤسسات شرعية للدولة تساعد على إنشاء هيكل حكومي جديد من خلال تشكيل جذور قانونية ومؤسسية، من خلال الأنظمة الانتخابية هي الأدوات التي لديها القدرة على إحداث تغيير إيجابي في بناء الدولة[40] مما دفع بها إلى التعجيل في تنظيم سلسلة من الإنتخابات [41].

من هنا يكمن القول، أن الأحتلال الأمريكي للعراق لم يأت من دون سبب، بل أن هناك جملة من الأسباب يعود معظمها إلى مراحل سابقة، إلا أنها قد تعددت وتبلورت وترسخت بمرور الزمن مع الأحتلال وبعده، ومنها الأهداف الاقتصادية، حيث غدت الأهداف والمصالح الاقتصادية لأحتلال العراق حاضرة بقوة في الإستراتيجية الأمريكية، ومن أهم تلك المصالح وأبرزها النفط[42].

وكان من ضمن الأهداف الأمريكية الأخرى لأحتلال العراق، هو تعزيز وضمانة الأمن الإسرائيلي، فعلى الرغم من إن العراق لم يكن يمثل تهديداً حقيقياً لإسرائيل سيما بعد انشغاله بالحرب العراقية-الإيرانية للمدة 1980-1988، وخضوعه من ثم لقرارات مجلس الأمن منذ عام 1990 نتيجة لدخول القوات العراقية إلى الكويت واحتلالها، إلا إن الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي ظل ينظر إلى العراق بوصفه بلداً معادياً بحكم مواقفه المناوئة لإسرائيل(43). وهذا ما دفع إسرائيل مراراً وتكراراً إلى تحريض الولايات المتحدة على تغيير النظام السياسي في العراق بنظام صديق ولاشك إن ضمان أمن إسرائيل وتفوقها كان هو الدافع الأساس وراء احتلال العراق(44)، وهذا ما أشار إليه وزير الدفاع الأمريكي (ديك تشيني) بقوله "إن إعادة تنظيم الشرق الأوسط سيحقق أمن إسرائيل بالدرجة الأولى، وإن الهجوم على العراق هو أولاً وأخيراً من أجل إسرائيل (45).

هذا، إذا ما أخذنا بنظر الأعتبار أيضاً إن غزو العراق واحتلاله، أضحى لا يخص العراق وحده كدولة، فأهداف الأستراتيجية الأمريكية من ذلك الأحتلال هو تحقيق التمدد الأمبراطوري الأمريكي ووضع قاعدة للقفز عبر العراق منها في كل الإتجاهات، في سوريا وإيران واليمن ولبنان والخليج ومصر وتونس والمغرب وليبيا، ذلك التغيير الذي سيكون درساً مستقبلياً لدول المنطقة، وفرض رؤى وتوازنات جديدة عبر بوابة العراق(46).

وفي ٢٣ تموز عام ٢٠٢١ تم عقد الجولة الرابعة والأخيرة من جولات الحوار الإستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الامريكية في واشنطن لغرض تنظيم الوجود العسكري الأمريكي في العراق وتنظيم أوجه التعاون المشترك الأخرى بين الدولتين، وأول ما يلاحظ على جلسات الحوار الإستراتيجي المذكورة أعلاه أن الوفد العراقي لم يراع المساواة في السيادة المتكافئة بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الامريكية كما يوجبه ميثاق الأمم المتحدة لسنة ١٩٤٥، وكذلك ديباجة الأتفاق

الإستراتيجي لعلاقة صداقة وتعاون دائم بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الامريكية لسنة ٢٠٠٨، إذ كان الأجدر عقد جلسة حوار واحدة على الأقل في الأراضي العراقية، وذلك من أجل ضمان المساواة في السيادة، فضلاً عن اعطاء رسائل اطمئنان إلى الشعب العراقي والفرقاء السياسيين المعارضين للوجود الأجنبي بالتكافؤ بين الوفد العراقي والأمريكي وهذا الأمر لم يتم مراعاته[47].

ثانياً: الجانب التركي

وتعد تركيا من أهم الدول المجاورة للعراق والتي أدت دوراً مهماً في التأثير في الأمن الوطني العراقي منذ قرون، السبب يعود للروابط التاريخية والحضارية والثقافية التي تربط البلدين إلى جانب أن تركيا تعد من أهم الدول في الشرق الأوسط التي لعبت دوراً إقليمياً مهماً خاصة بعد تسلم حزب العدالة والتنمية للسلطة، وكان للقضيتين الكردية والتركمانية تأثير كبير في تحديد سياسة تركيا الخارجية تجاه العراق[48].

ويحتل العراق وبحكم موقعه الجغرافي المجاور لتركيا فضلاً عن العلاقات والروابط التاريخية والحضارية المشتركة التي تربط بين البلدين منذ قرون مضت أهمية بالغة في السياسة التركية، عكستها العديد من المواقف المتبادلة بين الطرفين والتي يمكن وصفها بصورة عامة بالإيجابية والحسنة على الرغم من وجود عوامل التوتر والأضطراب في هذه العلاقات والتي تظهر بين الحين والأخر لتعكر صفو هذه العلاقة. كما أن أحتلال العراق وسقوط نظامه السياسي كان له تداعياته على مجمل ثوابت تركيا تجاه العراق، فمن جهة منح الأحتلال حرية أكبر للأكراد في تحقيق إقامة دولة كردية، ووضعت منطقة كركوك والموصل والأقلية التركمانية تحت طائلة الأكراد. أما اقتصادياً، فقد تضرر الاقتصاد التركي بسوء الأوضاع الأمنية في العراق، فضلاً عن عقود الأعمار التي أبرمتها سلطة الأحتلال مع شركات أجنبية والتي تم استبعاد الشركات التركية منها[49].

ويمكن القول أن العلاقات العراقية-التركية كانت بين مد وجزر وحسب الأوضاع السياسية لكلا البلدين، وما تمليه المتغيرات السياسية في محيطها الإقليمي، ووفقاً لهذه الثوابت يمكن فهم العلاقات الحسنة التي سادت بين البلدين أبان الحرب العراقية-الإيرانية، إذ كانت تركيا المستفيد الأكبر اقتصادياً من هذه الحرب، نتيجة لوقوفها على الحياد بين الدولتين، والمحافظة على العلاقات الاقتصادية معهما، على الرغم من ظهور بعض المشكلات احياناً وفي مقدمتها تحركات حزب العمال الكردستاني والتي كانت تعالج بأتفاق الطرفين. وعليه فإن موقف تركيا كان منطلقاً من حسابات أن يحقق لتركيا مكاسب في الأراضي العراقية منذ حرب الخليج عام 1991، إذ طالما أعتبرت تركيا أرض العراق أرثاً عن الأمبراطورية العثمانية، وعبر عن ذلك موقف المتحدث للشؤون الخارجية: (أن تركيا ستقوم بتنفيذ كل القرارات التي أتخذتها الأمم المتحدة [50].

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه وبالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية فإن العراق قد وقع على أتفاقية تعاون أمني مع تركيا بعد زيارة الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" إلى بغداد في 2008/7/10، والتي تمخض عنها تأسيس مجلس أعلى للتعاون الأمني الأستراتيجي بين البلدين في المجال الأمني[51]، وقد نصت الإتفاقية على "أحترام أمن أراضي كل من البلدين للآخر ودعم جهودهما المشتركة لمنع تنقل الإرهابيين والأسلحة غير الشرعية من وإلى العراق، والتأكيد على أهمية تقوية التعاون بينهما للسيطرة على الحدود المشتركة [52].

وقد تطرقت الأتفاقية لعدد من المحاور والمجالات وخاصة المجال الأمني والعسكري، إذ أثمرت الأتفاقية عن تشكيل لجنة ثلاثية من العراق وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية مهمتها وضع أستراتيجية لمكافحة العمليات المسلحة لحزب العمال الكردستاني (PKK)، والتخطيط لعقد مؤتمر في أربيل لنزع سلاح الحزب المذكور، من جانب أخر أجرى رئيس الأركان التركي الجنرال (حسان أكزيس) مباحثات في

بغداد في آذار 2009 مع كبار القادة العسكريين العراقيين لتعزيز مواجهة البلدين لحزب العمال[53].

ومن أهم تطورات التدخل التركي في شمال العراق إعلان وزير الخارجية التركي (سليمان صويلو) في 2021/4/30 عن أستعداد تركيا بإنشاء قاعدة في شمال العراق لتأمين الحدود التركية وتحديداً في منطقة متينا الجبلية في محافظة دهوك، مما يدل بوضوح على أن السياسة العراقية والسيادة تعاني من عقدة أمنية تجاه تركيا تحديداً بوجود حزب العمال الكردستاني في الشمال، وقد مثل الحزب نقطة ضعف أستقرار في علاقات البلدين، فكان ذلك سبباً في التدخل العسكري التركي المستمر في شمال العراق[54].

ثالثاً: الجانب الإيراني

لقد أدى سقوط النظام السياسي العراقي السابق إلى حالة من الفراغ السياسي وكان من الطبيعي أن يؤدي هذا الأمر إلى إثارة مخاوف إيران من أن يؤثر هذا التغيير الجديد في العراق، وما قد ينجم عنه من أضطرابات داخلية، وتكمن المصلحة الإيرانية في منع العراق من التحول مرة أخرى إلى دولة قوية توازي إيران، وتحد من قدراتها على مد نفوذها، وتحقيق أهدافها في الإقليم العربي[55]، إذ أن إيران تسعى جاهدة من أجل ضمان أمنها وسلامة أراضيها الإقليمية وبناء قوة عسكرية هائلة تمكنها من الدفاع عن سلامة أراضيها وردع أي قوة معادية سواء كانت دولية أم إقليمية من توجيه ضربات عسكرية ضدها[56]، بالنسبة لإيران، فإن العراق يعتبر في مقدمة الأهتمام السياسي لصناع السياسة الإيرانية بعد عام 2003 ويرجع ذلك لسببين، الأول عامل الجوار الجغرافي، والثاني هو ثقل العراق الإقليمي، إذ أن إيران تعتبر العراق أهم القوى الإقليمية التي لا يمكن تجاهلها عند النظر إلى هيكلية موازين القوى في المنطقة وذلك لعدة أعتبارات منها القدرة البشرية للعراق، التي يزيد بها سكانه عن الأربعين مليون، فضلاً عن أحتلال العراق المرتبة الثانية عالمياً في أحتياطي النفط

بعد السعودية بحوالي أكثر من (124) مليار برميل تكفيه لأنتاج ثلاثة ملايين برميل يومياً لمدة تزيد عن مئة عام، ومن هنا يدرك صناع القرار الإيراني أهمية العراق في التوازنات الإقليمية الراهنة والمستقبلية[57].

كما أن إيران تعد أحد أبرز الداعمين للنظام السياسي العراقي بعد سقوط نظام "صدام حسين"، نظراً للتقارب المذهبي بين النظامين من جهة، والتقارب الجغرافي من جهة أخرى، إذ تتمتع إيران بأفضلية ملحوظة في الشأن العراقي على سائر اللاعبين الإقليميين نظراً لما تملكه إيران من قدرات ملموسة لجعل المصالح العراقية الحيوية مرتهنة إلى حد ما بمصالح إيران، التي أعتمدت على أدوات عدة، فلديها نفوذ واسع على قوى سياسية في العراق، فضلاً عن أنها قد أستطاعت أن تمد نفوذها داخل مناطق وقوى إما رافضة أو مختلفة معها عقائدياً، ويبدو أن هناك تحولاً يمكن رصده في هذا الشأن وهو أن النفوذ الإيراني في العراق قد مر بمرحلتين، الأولى أثناء المرحلة بين (2003-2007) مرحلة النفوذ وفيه كانت المنافع التي تجنيها إيران من نفوذها في العراق أعلى بكثير من كلفته، والثانية أثناء المرحلة بين (2008-2010) مرحلة التوازن وفيها أصبحت كلفة النفوذ الإيراني مساوية لعوائده[58].

وفي آب عام ٢٠٠٦ أجرى المعهد الملكي للشؤون الدولية في بريطانيا دراسة خلصت إلى نتيجة مفادها "أن النفوذ الإيراني بات أقوى من نفوذ الولايات المتحدة"[59]، كذلك ما انتهت إليه مجموعة دراسة العراق (بيكر- هاميلتون)، التي شكلها الكونغرس الأمريكي في آذار عام ٢٠٠٦، بشأن الإستراتيجية الأنسب للإدارة الأمريكية الواجب اتباعها في العراق، فقد أشار التقرير إلى التدخل الإيراني في العراق ودعمها للمجموعات المسلحة، وذهب في توصيته بوجوب إجراء محادثات دبلوماسية مكثفة وموضوعية تتضمن قدراً من توازن المصالح مع إيران وسوريا لتحقيق الأستقرار في العراق، مما يساعد القوات الأمريكية على الإنتقال من الوضع

القتالي التي هي عليه منذ عام ٢٠٠٣ إلى وضع اسناد القوات العراقية في حفظ الأستقرار المطلوب[60].

وعند انسحاب الولايات المتحدة من العراق عام ٢٠١١ تركت العراق في ظل تنافس وتدخل دول الجوار في شؤونه الداخلية، فإيران صاحبة أكثر نفوذ وتأثير في الساحة العراقية أصبحت أكثر قدرة على التدخل العسكري في العراق لحماية مصالحها كلما رأت ضرورة في ذلك، وقد أزداد تأثير إيران في مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية كافة بعد الانسحاب، وهذا مؤشر يبرهن مكانة إيران الإقليمية، بحيث يكتسب العراق أهمية في السياسة الإيرانية وهو المشروع الذي أخذت إيران تسعى إلى تحقيقه في المنطقة بوصفها عضواً إقليمياً هاماً، وهذا واضح للعيان أمام أنظار المجتمع الدولي[61].

كما أن النفوذ الإيراني قد منع انهيار الجيش العراقي أمام داعش في عام ٢٠١٤، وبدأت إيران تدرك خطر التنظيم على أمنها، مما جعلها تتدخل في العراق بشكل فعلي مؤثر، وأمام أنظار المجتمع الدولي؛ لأنها تسعى لتبرهن للدول كافة بأنها تقاتل الإرهاب وليست راعية للإرهاب، وبذلك تم الأعتراف بدور القوات الإيرانية بشكل رسمي في العراق عام ٢٠١٥، إذ قامت إيران في التدخل في الشؤون العراقية بشكل مباشر عن طريق إرسال مستشارين عسكريين، وهذا وفر لإيران التدخل تحت غطاء قانوني من دون معارضة[62]، واعتمدت الحكومة العراقية على الفصائل الشيعية ذات الصلات الوثيقة بإيران لحماية بغداد، ووقف مجازر داعش، فالأعتماد العراقي على إيران يسهل انجاز أهداف سياسة طهران الخارجية من الحد من عزلة إيران الدولية إلى تحسين موقعها ومكانتها الإقليمية[63] التي تسعى بشكل خاص إلى الحفاظ على تماسكها الإقليمي واستقلال نظامها السياسي المحلي [64].

ويمكن لإيران أن تجني من تدخلها في الشأن العراقي أموراً عدة: سياسياً ستبقي الحكومة العراقية بوضع لا يمكنها من الأستقلال عن التوجه الإيراني، واقتصادياً عن

طريق الهيمنة على الأسواق العراقية وإغراقها بالبضائع والسلع الإيرانية ذات الأسعار الرخيصة، وأمنياًبأستخدام العراق خطأ دفاعياً أو وسيلة ردع لأي استهداف عسكري في المستقبل، لذلك كان التدخل الإيراني في العراق محل ترحيب من بعض القوى السياسية، ومحل رفض من قوى أخرى، فعلى سبيل المثال أحدث الدعم الإيراني للحشد الشعبي في قتال تنظيم داعش الإرهابي انقسامات على الساحة السياسية العراقية بعد أن انطلق كل تيار سياسي من ثقافته السياسية لقبول أو رفض الوجود الإيراني، فالتحالف الوطني (الشيعي) كان مرحباً بالمساعدة الإيرانية، التي ساهمت في قتال هذا التنظيم، في حين رفضت معظم أحزاب وقوى تحالف القوى العراقية (السنية) الدعم الإيراني ووصفه بالتدخل بالشأن الداخلي العراقي(65).

كذلك، وبعد توسع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وسيطرته على مدن عراقية كبيرة كالفلوجة والموصل، انضم العراق "للتحالف الدولي لمواجهة التنظيم"، من أجل تعزيز قواته والتخفيف من حجم الخسائر المادية، حيث زود التحالف الجيش العراقي بنظام دفاعي لمواجهة طائرات التجسس بدون طيار، والتي يطلقها التنظيم، بالإضافة إلى مشاركته في قصف مجموعة من الأهداف العسكرية التابعة لتنظيم الدولة، وقد أعلنت قيادة العمليات المشتركة عن مشاركة العراق بممثلين من الأستخبارات العسكرية في التعاون الأمني والعسكري مع روسيا وإيران وسوريا ببغداد للقضاء على "داعش"، وأضافت القيادة كذلك تعاونها استخبارياً مع كل من الأردن، تركيا، مصر، ألمانيا، فرنسا لمواجهة التنظيم نظراً لما يشكله من تهديد على أمنها(66).

وقد ازدادت إيران قوة في العراق مؤخراً، وحتى في نطاقها الإقليمي خصوصاً بعد انتهائها من قضية الملف النووي، فهي ووفق توجهاتها الخارجية اصبحت قوة اقليمية بأستطاعتها ان تدير اللعبة السياسية في المنطقة لحسابها، فهي اليوم تمتلك القدرات الكافية للدفاع عن نفسها وعن حلفائها، وجعلت من نفسها الظهير القوي للعراق في

حربه ضد تنظيمات داعش الإرهابية فهي من خلال المقاتلين والاسلحة التي توردها للعراق ومساندة قوات الحشد الشعبي على وجه التحديد ساعدها على وضع استراتيجية بعيدة المدى بكيفية خلق نوع من التوازن فيما يخص اللعب في أكثر من جانب، والسيطرة على أكثر مفاصل العمل داخل العراق، وفي الواقع أن ما يحكم أيران في سياستها الخارجية من قبل الثورة الإسلامية لهذا اليوم هو مصلحتها القومية والمحافظة على أمنها القومي وهذا بالتأكيد حق مشروع لها لدفع الخطر عنها، والذي قد يساعد على فرض خيارات امنية تهدد استقرارها في الداخل، وهذا ما تخشاه وهو الأمر الذي حكم كل مواقفها تجاه ما يجري في العراق[67].

خلاصة القول، إن إيران من أكثر دول الجوار تدخلاً في الشأن العراقي لأنها وجدت في المشهد السياسي في العراق مساحة مثالية للأمتداد والهيمنة الإقليمية وباباً خلفياً للسياسة الخارجية الإيرانية في صراعاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية أو مع دول الجوار كالدول الخليجية أو مصر أو حتى تركيا.

خامساً: الجانب السوري أما سوريا، فهي بلا شك تستطيع بما لديها من وسائل ونفوذ في الداخل العراقي أن تؤثر على مستقبل العراق وعلى ما يمكن أن تتخذه الحكومات العراقية من قرارات تؤثر على الوضع الإقليمي وحماية مصالحها واهدافها في العراق والمنطقة، أما الدوافع السورية للتدخل في الشأن العراقي فتعتمد وبشكل جوهري على تطور الوضع الأمني الداخلي في العراق، واتجاه النظام في بغداد، وتقييم دمشق لمصالحها السياسية الخارجية الواسعة. كما وأن الأهتمام السوري الأبرز سيكون لمنع ظهور عراق غير مستقر تؤدي الفوضى فيه إلى تهديد أمن سوريا، أو قادر عسكريًا إلى درجة يمكن أن يستخدم لتهديد أمن سوريا نفسها ويبدو المتغير الأهم الذي قاد الى تدخل سوريا في العراق بالإضافة الى الأمن هو التشكيلة السياسية للحكومة العراقية والتوجهات المستقبلية للنظام العراقي. وبالتأكيد ستسعى دمشق إلى أن يكون لها نفوذ في الحكومة الجديدة، ولكن لن تتوانى دمشق عن العمل

ضد الحكومة العراقية التي تربط نفسها بالمخططات الاميركية التي تعتبرها دمشق معادية لها، أو في حال قبلت أن تكون الحكومة العراقية المستقبلية أداة تنفيذية في المشاريع التي تضعها الولايات المتحدة للمنطقة. اما المتغير الثاني الذي من شأنه أن يحفز سوريا على التدخل في العراق هو درجة استيعاب الغرب لمصالح سوريا الاستراتيجية[68].

المحور الثالث: مقومات السيادة في العراق المعاصر

أولاً: مقومات السيادة الداخلية

وهذا يتطلب جملة من الأسس التي تعد بمثابة مقومات لتعزيز سيادة العراق الوطنية وتتمثل بالآتي:

1. حقوق الأنسان والتي تعد من الأسس الواجب تحقيقها لبناء الوحدة الوطنية من حيث الاعتراف بتركيبة المجتمع العراقي المتنوعة أثنياً ودينياً وقومياً، والاعتراف بحق الاختلاف ما بين المتنوعين من حيث مصالحهم وأهدافهم المختلفة[69].
2. وفقاً لما أشارت اليه أحد فقرات الإعلان الصادر عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المنعقد في فينا عن تعبير تعزيز السيادة ضمن ممارسة الشعوب لحقها في تقرير المصير والحفاظ عليها واجب وطني تكفله جميع القوانين الدولية.
3. اعتماد مبدأ الديمقراطية في حياة الشعب والمنهج التعددي في الحياة السياسية، فمن دون ذلك لا يمكن تحقيق وحدة العراق وسيادته[70].
4. اعتماد مبدأ التداول السلمي للسلطة السياسية وهذا يقترن اعتماد التمثيل بالانتخابات.
5. الاعتراف بالتعددية الحزبية، أي أن البلد لا يمكن ان يقوده حزب واحد او تيار سياسي منفرد، بل يجب ان يقاد من قبل جميع مكونات الشعب، ولابد من الإشارة إلى ان التعددية الحزبية والتنظيمات السياسية التي انتشرت مؤخراً يتطلب منها ان

تكون المرجع لبناء مستقبل العراق وتعزيز المواطنة الحقيقية بدلاً من اللجوء إلى المعايير الطائفية والعرقية التي تكرس تقسيم البلد.

6. إن الفيدرالية تعد ركيزة أساسية ايضاً، بعد ان تدرس دراسة علمية بروح وطنية توفر لهذا الشعب سيادته الوطنية، وهنا الفيدرالية لا خوف منها إذا قامت وفق أساسين لا ثالث لهما: ان تقوم الفيدرالية على معايير جغرافية وليس على اساس قومي او عنصري او ديني او طائفي، وان تكون ديمقراطية المشاركة وليس ديمقراطية التوافق هي اساس ممارسة السلطة الفيدرالية وسلطات الأقاليم المحلية، وهنا القاسم المشترك بين الفيدرالية والسيادة الوطنية تنطلق من المشاركة الجماعية في الحفاظ على سيادة البلد منطلقها مصنوع برأي الأغلبية ورضا الأقلية، وبهذا فإن اسس الفيدرالية هنا لا تتعارض مع السيادة الوطنية[71].

المصالحة الوطنية شهد العراق عدداً من محاولات المصالحة الوطنية التي تنعكس بدورها على سيادة البلد، في ظل المرحلة التي يمر بها وسلسلة التحولات الحاصلة في مرحلة الأنتقال الديمقراطي تسود فيه دعائم الحق وحصول أفراده على حقوقهم وحرياتهم المنصوص عليها في الدستور النافذ لسنة 2005، وكان من نتائج تلك التحولات انبثاق وظهور مؤسسات ساندة وداعمة من أجل إرساء الحق وتعويض المتضررين وجبر الضرر- ومن تلك المؤسسات قضائية مثل المحكمة الجنائية العراقية العليا، وهيئة نزاعات الملكية ومنها ما هو غير قضائي مثل لجنة المصالحة الوطنية التي تصف من ضمن مؤسسات العدالة الانتقالية غير القضائية، والتي كانت مهمتها تحقيق المصلحة بين مكونات الشعب والقوى السياسية المختلفة[72].بالتالي كانت هناك عدد من المحاولات لتعزيز روح المصالحة الوطنية والتي كان الهدف منها تعزيز وحدة العراق وسيادته ونبذ الطائفية والفرقة بين أبناء البلد، لكن وعلى الرغم من المحاولات المتعددة في مختلف المؤتمرات من أجل المصالحة الوطنية على غرار المؤتمر الذي عقد في مارس 2008 ببغداد، إلى مؤتمرات أخرى بذات

الشأن ومنها مؤتمر المصالحة المجتمعية والتماسك الإجتماعي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الأنمائي في عام 2016 والذي عقد ببغداد، ظلت عملية المصالحة الوطنية تعاني، وظلت جهودها متجزئة وغير مكتملة[73]، ان سياسة المصالحة وعدم اللجوء إلى العنف و مواجهة الظواهر السلبية في المجتمع، وتمارس ضغوطها عليها لتحقيق فوائد للمجتمع ومكتسبات للشرائح الاجتماعية التي تدافع عن مصالحها، وهي لا تنهج في سبيل ذلك إلا الوسائل السلمية المتحضرة، والمتمثلة فيرفع المطالب وإبداء الملاحظات والحوار مع الجهات المعنية، واستعمال وسائل الاعلام والاتصال لتوضيح مواقفها كما تلجأ إلى التظاهر السلمي إن اقتضى الأمر ذلك، ولا تلجأ مطلقا إلى استعمال العنف لأن المجتمع المدني مفروض فيه أن يساهم في تهذيب السلوك العام وليس في ترهيب المجتمع، بل يعمل على تعبئة الطاقات لخدمة الصالح العام، ولا يهيج الناس من اجل التخريب والتدمير، فهو صمام أمان مجتمعي يعمل على نشر قيم التعاون والتضامن والتسامح والسلم، ونبذ الحقد[74]، ان التاكيد على أهمية تعزيز الوحدة الوطنية والأبتعاد عن الأحتراب الداخلي وحرمة الدم العراقي وخاصة بعد تفجير الأمامين العسكريين ومحاولة افتعال الحرب الأهلية بين العراقيين وضبط النفس والابتعاد عن الاعمال الانتقامية التي تؤدي الى مقتل الأبرياء وعدم استقرار المجتمع. كذلك العمل على المشتركات التي تعد تسهم في تعزيز التعايش السلمي بين فئات المجتمع العراقي القائم على الأحترام للقيم الدينية والاجتماعية بعيداً عن النعرات الدينية أو الطائفية على اختلاف عناوينها ومسمياتها والابتعاد عن التعصب والعنف الذي يؤدي الى عدم أن التقرار المجتمع[75]

7. الإتفاقيات الأمنية والإستراتيجية شهد العراق توقيع عدداً من الأتفاقيات الأمنية والإستراتيجية بهدف تعزيز السيادة، ومنها سنة 2008 توقيع كل من (اتفاقية الإطار الاستراتيجي لعلاقات صداقة وتعاون بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية)، و(اتفاقية انسحاب قوات الاحتلال من العراق) وتنظيم نشاطها خلال وجودها المؤقت

فيه. وتتعلق الاتفاقية الأولى بالإطار الاستراتيجي لعلاقات الصداقة والتعاون، حيث تحدث القسم الثالث منها عن مسألة التعاون الدفاعي والأمني، وأهميته في تعزيز الأمن والاستقرار للعراق وتعزيز قدرته على ردع كافة التهديدات الموجهة ضد سيادته وأمنه وسلامة أراضيه، أما الاتفاقية الثانية والتي يسميها بعض الباحثين بالاتفاقية الأمنية والمرتبطة بانسحاب قوات الاحتلال الأمريكي من العراق، فقد قامت بتحديد تاريخ نهائي للوجود الأمريكي في العراق والذي انتهى في ديسمبر من عام 2011م، كما حددت هذه الاتفاقية طبيعة مهمة القوات الأمريكية في العراق في هذه المدة وسندها القانوني، وأحكاماً تتعلق بأصول العراق وأمواله في الخارج وفي الولايات المتحدة[76]، إضافة لما سبق تضمنت الاتفاقية عدة نقاط مرتبطة بالتعاون الأمني بين الدولتين كتقديم الولايات المتحدة المساعدة المؤقتة للعراق من خلال التعاون في القيام بعمليات ضد تنظيم القاعدة والمجموعات الإرهابية الأخرى والجماعات الخارجة عن القانون وبقايا النظام السابق، وإنشاء لجنة مشتركة لتنسيق العمليات العسكرية (JMOCC)[77].

وبناءً على ما تم ذكره أعلاه بخصوص الاتفاقيات ومسألة التعاون الأمني الدولي التي تعد كظاهرة أساسية في العلاقات الدولية لها مبادئها ومحدداتها، إذ شهد العراق عدداً من الإتفاقيات مع دول الجوار، وتهدف هذه الاتفاقيات بالدرجة الأساس إلى تعزيز الروابط بين الدول وحل المشكلات بطرق سلمية مما يقلل من احتمالية اندلاع أي حرب، والتي أدت نوعاً ما إلى استعادة العراق لسيادته ومكانته بين الدول.

المحور الرابع: مقومات السيادة الخارجية

وقد مثل العراق على مدى عقود طويلة موضع اهتمام إقليمي، دولي وتقاطعت فيه المشاريع الكبرى، وبنيت عليه الرهانات المتفاوتة التي تغيرت بتغير اللاعبين محلياً وإقليمياً، وبين تأسيس الدولة الحديثة في العراق في عشرينيات القرن الماضي ويومنا هذا، تغير كل شيء تقريباً في النظام الإقليمي، بيد أن إشكالية موقع العراق ودوره

في هذا النظام ظلت قريبة من جوهرها الذي بدت عليه لأول مرة. وتبدو تجاذبات العراق الإقليمية في الفترة الحالية وكأنها تؤسس لمناخ جديد يحدد أهداف ومصالح الدول فيه من أجل الإسهام في تكوين بيئته السياسية الداخلية وتوجهاته الخارجية، وتسعى دول الإقليم إلى أخذ زمام المبادرة والتحرك بأتجاه يؤكد دورها وحضورها في تشكيل المشهد العراقي[78].

بالنسبة لسيادة الدولة العراقية الخارجية بعد عام 2003، ومنذ الحكومتين اللتين ترأسهما كل من (أياد علاوي) و(إبراهيم الجعفري)، حيث شهدت هذه المرحلة انعقاد عدة مؤتمرات، ففي عهد حكومة رئيس الوزراء الأسبق (اياد علاوي)، عقد مؤتمر شرم الشيخ الدولي حول مستقبل العراق في مدينة شرم الشيخ المصرية، في يومي 22 و23 تشرين الثاني 2004، وكان الهدف من المؤتمر هو البحث في مستقبل العراق وإعادة أعماره ومساندة العملية السياسية الانتقالية، وقد حظي المؤتمر بمشاركة دولية وإقليمية واسعة على مستوى وزراء الخارجية، عكست إجماعاً عاماً على أهمية العراق إقليمياً ودولياً[79].

كذلك فإن بعض المؤتمرات اتخذت طابعاً أمنياً، وخاصة الاجتماع الدوري لوزراء داخلية الدول المجاورة للعراق، الذي بدأ بالانعقاد سنوياً منذ عام 2004 في طهران، ثم توالت الاجتماعات في اسطنبول وجدة والكويت والأردن عام 2008، وشرم الشيخ عام 2009، والبحرين عام 2010، والتي كانت تهدف إلى مساعدة الحكومة العراقية على بسط الأمن وتحقيق الاستقرار[80]،حيث كلما زاد الاستقرار والاندماج الديني والطائفي كلما استقرت الدولة سياسياً وامنياً[81] .

بل أصبح العراق قضية يتم التفاوض عليها بين أطراف اقليمية ودولية ربما حتى دون حضور الجانب العراقي إلى الحد الذي جعل هوشيار زيباري وزير خارجية العراق يتهم مجموعة الستة زائداً اثنين التي تضم الكويت والسعودية والإمارات ومصر والأردن وتركيا فضلاً عن الولايات المتحدة وبريطانيا بالتورط في زعزعة

الاستقرار في العراق ودعم العمليات الإرهابية، إذ كان رؤساء أجهزة مخابرات تلك الدول يجتمعون دورياً ويناقشون موضوعات تخص العراق دون مشاركة الحكومة العراقية[82].

كما أن العراق بعد عام 2003، قد واجه إرثاً معقداً من الملفات الشائكة سواء مع الأمم المتحدة، أو مع دول الجوار وخاصة الملفات التي ترتبت على احتلال العراق للكويت، مثل ملف التعويضات وملف الديون، والملفات الحدودية العالقة مع الكويت وإيران وملفات أخرى كثيرة[83]، فضلاً عن التدمير الواسع الذي أصاب ما تبقى من البنية التحتية والتنموية العراقية نتيجة للأعمال الحربية التي أدت إلى الاحتلال أو نتيجة للسياسات الخاطئة التي مارستها سلطات الاحتلال والتي أدت إلى هدر عشرات المليارات من الأموال العراقية، وأسست إلى تفشي ظاهرة الفساد في العراق، ومع حداثة تجربة معظم المسؤولين العراقيين بالحكم وإدارة الدولة، فقد أدت تسوية تلك الملفات إلى ابتزاز الدولة العراقية الناشئة، ومع كثرة الانتقادات الموجهة إلى سياستها في العراق، وضعف الإنجازات على الصعيد الداخلي، عملت الولايات المتحدة والحكومات العراقية المؤقتة بعد عام 2003 باتجاه العمل على إعادة إعمار العراق، وتسوية مديونيته الكبيرة، وإخراجه من طائلة أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، التي وضعت العراق ضمن الدول التي تهدد السلم والأمن الدوليين، وكذلك العمل على عودة علاقاته مع المجتمع الدولي التي انقطعت مع أغلب دول العالم، أما بسبب احتلال العراق للكويت، أو بسبب جملة المواقف السياسية التي استجدت بعد الاحتلال بين العراق ودول الجوار، أو بسبب عدم اعتراف بعض الدول بالتبعات السياسية والقانونية التي ترتبت على احتلال العراق في 2003/4/9[84].

لذلك عملت الولايات المتحدة، وبدعم من الاتحاد الأوربي واليابان ودولة الإمارات العربية المتحدة، على تنظيم عدد من المؤتمرات الدولية في اسبانيا والأردن ومصر ولبنان والبحرينوتركيا واليابان، تحت شعار إعادة إعمار العراق وكان من أهم تلك

المؤتمرات، المؤتمر الدولي للدول المانحة لإعادة إعمار العراق الذي عقد في مدريد خلال المدة 23-24 تشرين الأول 2003، والذي حضره السكرتير العام للأمم المتحدة وممثلون عن (73) دولة و(20) منظمة دولية، ورئيس وأعضاء مجلس الحكم الانتقالي في العراق، وقد ألتزمت الدول المانحة التي حضرت المؤتمر بتقديم دعم مالي للعراق ما بين (14-18) مليار دولار، على ان يتم أنفاق تلك المبالغ المالية عن طريق الإدارة الأمريكية في العراق (CPA)[85].

لقد بذل العراق جهوداً كبيرة في اقناع المجتمع الدولي بإتمام الالتزامات الدولية المفروضة عليه بموجب الفصل السابع منذ عام 1990 المترتبة عن احتلاله للكويت، إذ قرر مجلس الأمن اخراج العراق من طائلة الفصل السابع واستعادة العراق لمكانته الدولية واستعادته لسيادته الكاملة، وذلك بموجب القرار رقم 2107 لعام 2013، الذي يعني صدوره إنهاء ملف الحالة بين العراق والكويت نهائياً، حيث تم ترحيل موضوع المفقودين والممتلكات الكويتية إلى أحكام الفصل السادس، ليخرج العراق بشكل نهائي من أحكام الفصل السابع، وكانت من أولى ثمار هذه الجهود توقيع العراق والكويت على ست اتفاقيات ومذكرات تفاهم في مجالات النقل والبيئة والثقافة والتعليم العالي والمعهد الدبلوماسي والتجارة وذلك أثناء زيارة رئيس مجلس الوزراء الكويتي الشيخ (جابر المبارك الأحمد الصباح)إلى بغداد في حزيران 2013 مع وفد رفيع المستوى[86].

لقد تم الاعتراف من قبل مجلس الأمن لقوات الغزو بأنها سلطة احتلال ويتوجب خضوعها لقواعد القانون الدولي الإنساني وتأكيده على ضرورة تشكيل حكومة عراقية معترف بها دولياً خلال مدة أقصاها ٣٠/ حزيران / ٢٠٠٤ على ان تجري انتخابات جمعية وطنية عراقية ويجب ان تعمل على تأسيس دستور دائم للعراق. وبعد ان عد قرار مجلس الأمن المرقم ١٥٤٦/٢٠٠٤ ان احتلال العراق لم يعد من الأمور السرية أو المخفية بل يقع على عائق الأعضاء في الأمم المتحدة ان يقدموا الدعم

والمساندة للعراق وان يعملوا على ان يستعيد العراق مكانته الدولية في المجتمع الدولي وان يساهموا في إصدار قرار ينهي الأحتلال من الناحية القانونية والشكلية وان يتم تسليم السيادة والسلطة للعراقيين. ذلك ان فقرات القرار المرقم ١٥٤٦/٢٠٠٤ تعد غاية في الأهمية، إذ انها تدعو إلى ضرورة تشكيل حكومة ذات سيادة تتولى المسؤولية والسلطة كاملة في مدة أقصاها ٣٠/ حزيران /٢٠٠٤، وتعمل على انهاء خضوع الحكومة العراقية لسلطة الائتلاف والعمل على استعادة العراق سيطرته على كامل موارده الطبيعية وتكوين قوات أمنية عراقية وجيش عراقي، وتضمن هذا القرار (٢١) فقرة في الديباجة و(٣١) فقرة عاملة، إذ رحبت الفقرة (٦) من الديباجة بجهود المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، وأحاطت الفقرة (7) من الديباجة بحل مجلس الحكم العراقي. وأشارت الفقرة (14) من الديباجة إلى الطلب الوارد من رئيس وزراء الحكومة المؤقتة في العراق المرفقة بالقرار، بالأبقاء على وجود القوة المتعددة الجنسيات، كما تشير الفقرة (١٦) من الديباجة إلى استعداد القوة المتعددة الجنسيات لتوفير الأمن كما ورد في رسالة وزير الخارجية الأمريكية المرفقة بالقرار[87].

ومن أهم الفقرات العاملة في القرار ما يأتي:

1. الفقرة (1) وتنص على أن مجلس الأمن يقر تشكيل حكومة ذات سيادة للعراق على النحو الذي عرض به في 1/حزيران/2004، لحكم العراق مع الامتناع عن أتخاذ أي إجراءات تؤثر على مصير العراق في ما لا يتجاوز المدة المحددة، إلى أن تتولى حكومة انتقالية منتخبة مقاليد الحكم على النحو المتوخى في الفقرة الرابعة.
2. رحبت الفقرة الثانية بانه سيتم بحلول ٣٠/حزيران/٢٠٠٤ أيضاً انتهاء الاحتلال وانتهاء وجود سلطة الائتلاف المؤقتة وبان العراق سيؤكد من جديد سيادته الكاملة[88].
3. أكدت الفقرة (٣) حق الشعب العراقي في تقرير مستقبله السياسي بحرية وفي ممارسة كامل السيطرة على موارده المالية والطبيعية[89].

4. أقرت الفقرة ٤ الجدول الزمني المقترح للأنتقال السياسي للعراق إلى الحكم الديمقراطي ويشمل تشكيل حكومة مؤقتة ذات سيادة تتولى مسؤولية الحكم والسلطة بحلول ٣٠/حزيران/٢٠٠٤، وعقد مؤتمر وطني يعكس تنوع المجتمع العراقي وأجراء انتخابات ديمقراطية مباشرة لتشكيل جمعية وطنية في ٣١/كانون الثاني/2005، تتولى تشكيل حكومة انتقالية وصياغة دستور دائم تمهيداً لقيام حكومة منتخبة بحلول ٣١/كانون الأول/٢٠٠٥[90].

5. دعت الفقرة (٥) حكومة العراق إلى أن تنظر في مسألة كيف يمكن عقد اجتماع دولي يدعم عملية الانتقال السياسي المذكورة[91].

6. تهيب الفقرة (٦) بالعراقيين وبجميع الدول ان ينفذوا جميع هذه الترتيبات تنفيذاً سلمياً وكاملاً[92].

7. قرر المجلس في الفقرة (٧) ان يقوم الممثل الخاص للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للشعب العراقي والحكومة العراقية وفقاً لما تطلبه حكومة العراق.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مجلس الأمن ايضاً قد تدخل إنسانياً في العديد من الدول ومنها العراق، فقد تدخل عسكرياً في العراق عام 1991 بموجب القرار رقم (688) في 1991/4/5، حيث أقر مجلس الأمن في هذا القرار التدخل الإنساني بحجة قمع النظام العراقي السابق للمواطنين الأكراد، وأعتبر هذا الأمر غير إنساني يهدد السلم والآمن الدوليين عن طريق نزوح الأكراد عبر الحدود، الأمر الذي قد يؤدي إلى تصادم عسكري على الحدود بين الدول.

وعلى كل حال ولتجاوز تراكمات الماضي، انتهجت السياسة العراقية منذ عام 2003 مسارين متلازمين، تمثل الأول في استكمال تنفيذ التزامات العراق الدولية الضامنة للخروج من طائلة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والثاني تمثل في الانفتاح الدبلوماسي على العالم مع الحرص على تأسيس علاقات دبلوماسية متوازنة

مع المجتمع الدولي. كما وكثف العراق جهوده لتثبيت تواجده في المناصب المهمة في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومنها رئيس مكتب الجامعة العربية في روما الذي تولاه السفير (غانم الشبلي) ورئيس مكتب الجامعة في موسكو الذي تولاه (جلال الماشطة) المستشار السابق لرئيس الجمهورية، ومنصب أمين عام مساعد لشؤون القطاع السياسي والذي تولاه الدكتور (فاضل جواد كاظم) المستشار السابق لرئيس الوزراء للشؤون القانونية وهي مناصب لطالما بقيت محجوبة عن العراق منذ أحداث الغزو العراقي للكويت عام 1990م، كذلك فإن دور سياسة العراق الخارجية لم يقتصر على تجاوز أو معالجة تراكمات الماضي، بل أن الدولة العراقية الجديدة وجدت نفسها تعمل على محاولة الموازنة بين حلفاءها الدوليين وخاصة الولايات المتحدة الامريكية ودول الاتحاد الأوربي من جهة وحلفاءها الإقليميين وخاصة إيران من جهة ثانية والتواصل مع الامتداد العربي من جهة ثالثة، إذ ان عدد من الدول العربية وخاصة دول الخليج تعتبر ايران تمثل خطراً على أمن المنطقة[93]، وربما أنطبق هذا التوصيف على التحالف الإيراني العراقي السوري فيما بعد، وهكذا فإن بعض الدول العربية عدت نهوض دور عراقي في إطار عقد القمة العربية في بغداد 2012م، ورئاسة العراق للعمل العربي المشترك، سوف يسمح بدور إيراني فاعل في المنطقة العربية ينفذ من خلال البوابة العراقية على العالم العربي، وقد بدد العراق هذه المخاوف من خلال عدم توجيه الدعوة إلى تركيا وإيران لحضور قمة بغداد، خلافاً لما معمول به في القمم السابقة، في حين استمرت الخشية الإيرانية من أن عودة العرب إلى بغداد ورئاسة العراق للعمل العربي المشترك، وبروزه كقوة عربية وإقليمية، ربما يهدد الدور الإيراني الإقليمي في المنطقة[94].

وعلى الرغم من أن سياسة العراق الخارجية حاولت أن تكون بمنأى عن التجاذبات وربما الصراعات الاقليمية، إلا أن هشاشة الوضع الداخلي للعراق، وعدم توافق أو اتفاق الكتل السياسية العراقية على تبني موقف واضح من القضايا المحلية والاقليمية

أفقد سياسة العراق الخارجية الكثير من المرونة في التعامل مع العالم الخارجي ومع بداية التأسيس للعملية السياسية في العراق وقعت ملفات مهمة من ملفات الشأن العراقي تحت رحمة تأثير التوازنات الإقليمية على الكتل السياسية العراقية الفاعلة إلى الحد الذي فقدت الأطراف العراقية مساحات واسعة من قدرتها على التعامل مع تلك الملفات لصالح شراكاتها وامتداداتها الإقليمية وأصبحت أي تسوية للقضية العراقية لابد أن تمر عبر صفقة وطنية وإقليمية ودولية شاملة، في حين لم يؤدِ خروج العراق من طائلة الفصل السابع إلى إضافة مهمة في ملف علاقات العراق بمحيطه العربي والإقليمي، وظلت سياسة العراق مع أغلب الدول الشقيقة والصديقة تتسم بالروتينية والجمود(95).

وواقع الحال، أن السيادة العراقية قد فقدت جزءاً منها أبان سيطرة تنظيم داعش على أجزاء واسعة من العراق، وما شهده العراق من عمليات إرهابية وأنتحارية، وتكوين تنظيم الدولة لدولته الإرهابية عام 2014، مما حذا بالحكومة العراقية بالطلب من القوة الدولية المساعدة في تحرير الأراضي العراقية، فتشكل التحالف الدولي الثاني بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لمحاربة الإرهاب، وتحرير الأراضي العراقية(96).

وتجدر الإشارة، إلى أن الأزمة التي نتجت عن سيطرة تنظيم داعش على اجزاء كبيرة من الاراضي العراقية، أي بعد 10 حزيران 2014 أظهرت من جانب آخر أهمية العراق بالنسبة للدول والتحالفات الفاعلة في المجتمع الدولي، إذ ركزت قمة دول الناتو التي انعقدت في مدينة ويلز البريطانية بتاريخ 4 أيلول 2014 على دعم العراق ضد توسع تنظيم داعش، كما أعلنت الولايات المتحدة عن تشكيل تحالف دولي لدعم العراق ضد هذا التنظيم أنضمت إليه في بادئ الأمر عشر دول هي: الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، كندا، أستراليا، تركيا، إيطاليا، بولندا، والدنمارك. وأصدر مجلس الأمن عدد من القرارات التي عكست اهتمام وقلق المجتمع الدولي من

الأحداث التي جرت في العراق، وعكست أهمية العراق بالنسبة للقوى الفاعلة في المجتمع الدولي[97].

كما عبرت الدول العربية عن قلقها واستعدادها لتقديم المساعدة والدعم للعراق، وذلك خلال الزيارة التي قام بها وفداً يمثل الدول العربية في 2014/10/19 برئاسة الشيخ (**صباح خالد الأحمد الصباح**) نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي (رئيس القمة العربية في دورتها العادية 25) والسيد (**احمد ولد تكدي**) وزير خارجية الجمهورية الإسلامية الموريتانية (رئيس الدورة العادية 142 للمجلس الوزاري)، والدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية. وبهذا الصدد، عمل العراق على فرض سيادته خارجياً من خلال العمل على تنفيذ عدد من الاستراتيجيات منها استراتيجية الأمن الوطني لسنة 2016، إذ تضمنت الاستراتيجية مجموعة أهداف لألية التعامل الخارجي، وتوطيد واقامة علاقات متوازنة مع الدول الأخرى. وقد تضمنت هذه الاستراتيجية عدداً من النقاط منها[98]:

1. علاقات متينة ومستقرة مع دول الجوار والمنطقة والعالم على اساس القيم والمصالح المشتركة وتعزيز مكانة العراق دولياً.
2. حل المشاكل الحدودية العالقة مع دول الجوار.
3. ضمان حصة منصفة وعادلة ومعقولة من المياه مع دول المنبع.
4. احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وفقاً للدستور.

علاوة على ذلك، ومن أجل تعزيز سيادة العراق خارجياً، توجهت حكومة العراق نحو سياسة ترميم العلاقات من دول الجوار، إذ أن حكومة (**حيدر العبادي**) التي نالت ثقة البرلمان العراقي بتاريخ 2014/9/8، والتي حظيت أيضاً بتأييد إقليمي ودولي واسع، وبعد الأشهر الأولى من تشكيل الوزارة الجديدة زار رئيس الوزراء العراقي إيران والأردن ومصر، كما قام رئيس مجلس النواب بزيارة الكويت والسعودية، فضلاً عن زيارة وزير الخارجية للسعودية وتركيا، وأعلنت السعودية من جهتها إعادة

فتح سفارتها في العراق لأول مرة منذ عملية احتلال العراق للكويت في عام 1990[99].

وعلى الرغم من المخططات السياسية الداخلية وتزايد منطق المحسوبية السياسية للخارج، إلا ان اهم ادوات استعادة ثقة المجتمع بالسياسة والقوى السياسية، هو تقليص حجم التأثر بالتداعيات الاقليمية الحاصلة حول العراق، والبدء بتحصين العملية السياسية والحرص على نجاحها وابعادها عن التدخلات الخارجية، وهذا افضل خيار يعمل على بناء الثقة تقدمه القوى السياسية الحالية، بالتعاون مع القوى السياسية الجديدة المعول عليها، التي ستصل للبرلمان والحكومة في مواجهة ازمة السيادة العراقية.

وختاماً، يمكن القول أن قوة السيادة العراقية تتحقق اذا ما تمت مواجهة كافة المعوقات من الارهاب و الطائفية و العامل الامني واذا ما تم تعديل الدستور والنظام والقانون ، فكلما زادت قوة الدولة انعكس ذلك بالايجاب على سيادة الدولة فأن وضع الدولة العراقية بعد 2003 وما تعرضت له من انتهاكات للسيادة من تزعزع الوضع الداخلي وفقدان السيطرة وتزايد الصراع وسيطرة الاحتلال وحتى بعد اقرار الدستور و تولي السلطة استمرت الدخلات الخارجية من قبل دول الجوار و يؤثر بشكل سلبي على سيادة العراق ودفع بالحث عن مقومات ترسخ السيادة ومنها الاندماج السياسي والاجتماعي وبناء القدرات العسكرية الوطنية، واستغلال الموارد بالشكل الأمثل، واحلال سياسات الانفتاح والتقارب مكان سياسات المواجهة مع المجتمع الدولي .

المصادر

---

[1] يونس مؤيد الدباغ وهالة علي الطيب، مستقبل السيادة العراقية بين المنظومة الأممية وقوى التوسع الخارجي، مجلة حمورابي للدراسات، العدد(41)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2022، ص94.

[2] ناظم نواف الشمري، سيادة العراق الوطنية.. الواقع وآفاق المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص73.

[3] وداد مهدي هادي الأسدي، السيادة الوطنية والوسائل السلمية لتسوية النزاعات، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، المجلد(1)، العدد(18)، جامعة الكوفة، 2014، ص258.

[4] تغريد حنون، فكرة السيادة والسلطة ودورها في بناء الدولة العراقية (المعوقات والمعززات)، مجلة العلوم السياسية، العدد(34)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2007، ص165.

[5]RichrdSaull, The War onTerrorism and the American Empire After the Cold War, Rutledge, 1stEdition, U.S.A, 2005, PP.133-135.

[6] مروان سالم العلي، التحديات الاستراتيجية للأمن الوطني العراقي في ظل المتغيرات الدولية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد(2)، العدد(20)، جامعة تكريت، 2020، ص55.

[7] علي حسين الربيعي وآخرون، تحديات بناء الدولة العراقية صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفية (الاحتلال الأمريكي للعراق: المشهد الأخير)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص2.

[8]حسن سلمان خليفة البيضاني، المنظومة العسكرية والأمنية بين متطلبات الأمن الداخلي وحماية السيادة، مجلة حمورابي للدراسات، العدد(41)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2022، ص115.

[9] صلاح الدين محمد طحيطرالمشاقبة، أثر العولمة على سيادة الدولة في الوطن العربي (دراسة حالة العراق أنموذجاً)، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المانيا، 2021، ص35.

[10]للمزيد ينظر: علي عريان صالح، الأمن الوطني العراقي (المقومات والتحديات والإستراتيجية)، مصدر سبق ذكره، ص230.

[11] قحطان ياسين عطية، سلوى احمد ميدان، الأمن الإنساني وأثره على السيادة، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد(12)، العدد(44)، جامعة كركوك، 2023، ص23.

[12] علي عريان صالح، الأمن الوطني العراقي (المقومات والتحديات والإستراتيجية)، مصدر سبق ذكره، ص223.

[13] عائشة بن زغدة، أثر التدخل الخارجي في أستقرار الأنظمة العربية (دراسة في حالة النظام العراقي بعد التدخل الأمريكي سنة 2003)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، 2019، ص ص257-260.

[14] خميس حزام ، البنى السياسية والدستورية بعد عام 2003 رؤية سياسية تحليلية ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2019 ،العدد 58 ، ص 102-103.

[15] مصطفى إبراهيم سلمان الشمري، تأثير العامل الأمني في السياسة الخارجية العراقية منذ العام 2003، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد(25)، جامعة تكريت، 2021، ص222.

[16] رشيدالخيون، ضد الطائفية (العراق.. جدل ما بعد نيسان 2003)، ط2، مطبعة مدارك، بيروت، 2011، ص188.

[17] ضاري سرحان حمادي الحمداني، الأمن الوطني العراقي التحديات والحلول، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد(26)، جامعة تكريت، 2021، ص157.

[18] محبوبة الأقريد، وعبدالكريم باسماعيل، تأثير المحاصصة الطائفية على بناء النظام الديمقراطي (حالة العراق بعد 2003)، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد(12)، العدد(1)، الجزائر، 2021، ص ص211-215.

[19]Dylan O'Driscoll, Emerging Trends of Conflict and Instability in Iraq, Helpdesk Report, Brighton, Institute of Development Studies, Unitedkingdom, November 2018, PP. 2-4,9.

[20]Bertrand de jauvenel, De Soureralnete, Al recherché du bien public (Praise, Genin,1995, PP.163.

[21] احمد عدنان عزيز ، العنف و التطرف في العراق مقاربات في الدوافع في سبل المواجهة ، العدد 61، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، 2021، ص 183.

[22] علي عريان صالح، الأمن الوطني العراقي (المقومات والتحديات والإستراتيجية)، مصدر سبق ذكره، ص233.

[23] صلاح الدين محمد طحيطرالمشاقبة، أثر العولمة على سيادة الدولة في الوطن العربي (دراسة حالة العراق أنموذجاً)، مصدر سبق ذكره، ص36.

[24] علي عريان صالح، الأمن الوطني العراقي (المقومات والتحديات والإستراتيجية)، مصدر سبق ذكره، ص233.

[*]قرار مجلس الأمن رقم (660) لسنة 1990، تطرق لوضع العراق والحالة بينه وبين الكويت، (S/RES/660(2003،

https://documents-dds-ny.un.org

(**) قرار مجلس الأمن رقم () لسنة 2003، الحالة بين العراق والكويت، S/RES/1483(2003) https://daccess-ods.un.org/access.nsf/Get?OpenAgent&DS=S/RES/1483(2003)&Lang=A

(25) نوري المالكي، سيادة الدولة العراقية ومسار الأزمة إلى الحل، مقال منشور على موقع وكالة الأنباء العراقية، 2020/11/23، تاريخ الزيارة 2023/2/3، https://www.ina.iq/116637--.html

(26) ثناء فؤاد عبدالله، الدولة والقوى الأجتماعية في الوطن العربي (علاقات التفاعل والصراع)، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2001، ص ص182-183.

Batool H. Alwan, Sana K. Qati, Iraqi Women's Leadership and State-Building, University, Bridgewater, Massachusetts. *The Journal of International Women's Studies* ,volume (27) 22,article 3 ,2021.p.p 13.

(28) علي حسين الربيعي وآخرون، تحديات بناء الدولة العراقية، مصدر سبق ذكره، ص12.

(29) برهان غليون، بناء المجتمع المدني (دور العوامل الداخلية والخارجيةفى المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية)، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992، ص 752.

(30)Martin Smith, Pluralism in The State Theories and Issues, edited: Colin Hay and others, Pal grave, New York, 2006, PP.32.

(31) ناظم نواف الشمري، سيادة العراق الوطنية.. الواقع وآفاق المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص73.

(32) المصدر نفسه، ص1.

(33) حسين عبدالحسن مويح، أثر العامل الخارجي في أزمة سيادة الدولة الوطنية العراقية (2003-2021)، مجلة المعهد، العدد(8) معهد العلمين للدراسات العليا، النجف الأشرف، 2022، ص75.

(34) المصدر نفسه، ص76.

(35) ناظم نواف الشمري، ظاهرة عدم الأستقرار السياسي في العراق وتداعياته العربية والإقليمية، مجلة دراسات دولية، العدد(18)، مركز الدراسات الأستراتيجية والدولية، بغداد، 2011، ص59.

(36)ناظم نواف الشمري، سيادة العراق الوطنية.. الواقع وآفاق المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص77.

(37) ناظم نواف الشمري، سيادة العراق الوطنية.. الواقع وآفاق المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص77.

(38) المصدر نفسه، ص70.

(39)James P. Pfiffner, US Blinders in Iraq (De-Baathification and Disbanding the Army), Intelligence and National Security, Vol(25), No.1, 2010, PP.76.

, Saeed Kadhim Mughamis, Dr. Hayder Abed Kadhim, LIBERAL PEACEBUILDING IN IRAQ AFTER 2003 ACCORDING TO THE CONSERVATIVE MODEL: AN EVALUATION STUDY, Journal of Higher (40) Education Theory and Practice, e Vol. 23(1) 2023,p.p 125.

(41) شنين مصعب، التعاون الأمني الدولي والسيادة الوطنية في العراق بين المتطلبات الأمنية وتكريس الوصاية الأجنبية، مصدر سبق ذكره، ص336.

(42) حسن البزاز، الخيارات الأمريكية المقبلة في العراق، ط1، دار المأمون للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص120.

(43) خير الدين حسيب، العراق من الأحتلال إلى التحرير، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص ص108-110.

(44) احمد كمال شعره، العراق المغبون وتداعيات حرب الخليج، مكتبة مدبولي، القاهرة، د-ت، ص ص72-76.

(45) نقلاً عن: أريك لوران، عالم بوش السري، ترجمة: سوزان فارزان، ط1، دار الخيال للطباعة والنشر، بيروت، 2003، ص202.

(46) محمد مورو، مابعد الهزيمة الأمريكية في العراق، ط1، مكتبة الإيمان، المنصورة، مصر، 2006، ص7.

(47) حسين عب دالحسن مويح، أثر العامل الخارجي في أزمة سيادة الدولة الوطنية العراقية (2003-2021)، مصدر سبق ذكره، ص84.

(48) مالك محسن خميس العيساوي، السيادة الوطنية دراسة في تدخل دول الجوار الإقليمي (تركيا نموذجاً)، مصدر سبق ذكره، ص1.

[49]افراح ناثر جاسم حمدون، العلاقات العراقية–التركية في ضوء اتفاقية التعاون الأمني الاستراتيجي، مجلة دراسات إقليمية، العدد(9)، الموصل، 2012، ص ص26–27.

[50] إبراهيم خليل احمد، تركيا وحرب الخليج الثانية، مجلة الدراسات التركية، العدد(4)، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 1993، ص12.

[51] افراح ناثر جاسم حمدون، العلاقات العراقية–التركية في ضوء اتفاقية التعاون الأمني الأستراتيجي، مصدر سبق ذكره، ص303.

[52] الإعلان السياسي المشترك لتأسيس المجلس الأعلى للتعاون الأستراتيجي بين حكومتي العراق وتركيا، مقال منشور على موقع وكالة انباء براثا، 2008/7/10، تاريخ الزيارة 2023/2/4، http://burathanews.com/arabic/news/45477

[53] افراح ناثر جاسم حمدون، العلاقات العراقية–التركية في ضوء اتفاقية التعاون الأمني الأستراتيجي، مصدر سبق ذكره، ص26.

[54] مصطفى إبراهيم سلمان الشمري، تأثير العامل الأمني في السياسة الخارجية العراقية منذ العام 2003، مصدر سبق ذكره، ص234.

[55] حسين عبد الحسن مويح، أثر العامل الخارجي في أزمة سيادة الدولة الوطنية العراقية (2003–2021)، مصدر سبق ذكره، ص86.

[56] حيدر علي حسين، العراق ودول الجوار (أهداف ومصالح)، مصدر سبق ذكره، ص13.

[57] ساجد شرقي، الدور الإيراني في الشرق الأوسط بعد الحرب الامريكية على الإرهاب، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد(8–9)، بغداد، 2008، ص24.

[58] حيدر علي حسين، العراق ودول الجوار (أهداف ومصالح)، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد(33)، بغداد، 2011، ص6.

[59] مبارك أحمد، الطابع الطائفي للصراع السياسي في العراق، مجلة شؤون خليجية، العدد(53)، مركز الخليج العربي، القاهرة، 2008، ص82.

[60] خضر عباس عطوان، الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق (قراءة مستقبلية)، مجلة شؤون خليجية، العدد(49)، مركز الخليج، القاهرة، 2007، ص32.

[61] حسين عبد الحسن مويح، أثر العامل الخارجي في أزمة سيادة الدولة الوطنية العراقية (2003–2021)، مصدر سبق ذكره، ص87. **وينظر أيضاً:** محمد حسين شذر الوحيلي، العلاقات العراقية–

الإيرانية بعد عام 2003 (دراسة في المتغيرين السياسي والاقتصادي)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2015، ص79.

(62) حنا نرزايقية، السياسة الأمريكية تجاه العراق في ظل إدارة أوباما 2008–2016، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2018، ص283.

(63) حسينعبدالحسنمويح، أثر العامل الخارجي في أزمة سيادة الدولة الوطنية العراقية (2003–2021)، مصدر سبق ذكره، 87.

(64) Miaad Nasrallah Dawooda , Dr. Faieq Hassen, International Conflict and Cooperation in the Ideal Approach, BiLD Law Journal,2022,p.p 125

(65) عبد العزيز عليوي العيساوي، النخبة الحاكمة وإدارة الدولة العراقية بعد عام 2003، دار المنتدى الثقافي، بغداد، 2018، ص77.

(66) شنين مصعب، التعاون الأمني الدولي والسيادة الوطنية في العراق بين المتطلبات الأمنية وتكريس الوصاية الأجنبية، مصدر سبق ذكره، ص339.

(67) ناجي محمد عبدالله، أثير ناظم الجاسور، السياسة الخارجية لدول الجوار اتجاه العراق بعد العام 2003، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد(3)، العدد(10)، جامعة تكريت، 2017، ص22.

(68) حيدر علي حسين، العراق ودول الجوار (أهداف ومصالح)، مصدر سبق ذكره، ص16.

(69) محمد صبري إبراهيم، الوحدة الوطنية والنظام السياسي العراقي (دراسة في المعوقات والحلول)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2007، ص97.

(70) عفراء رياض محمد، سيف حيدر الحسيني، طبيعة النظام السياسي العراقي وأثره على الوحدة الوطنية وفق دستور 2005، مجلة كلية التربية، العدد (40)، جامعة واسط، 2020، ص515.

(71) صلاح الدين محمد طحيطرالمشاقبة، اثر العولمة على سيادة الدولة في الوطن العربي (دراسة حالة العراق أنموذجاً)، مصدر سبق ذكره، ص75.

(72) افراح جاسم محمد، خليفة ابراهيم عودة، لجنة المصالحة الوطنية ودورها في تعزيز العدالة الانتقالية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد(11)، العدد(2)، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، 2022، ص455.

(73) طارق كاكه محي الدين، كاردو كريم رشيد، الجماعات المسلحة في الشرق الأوسط وتأثيرها على النظم السياسية (العراق نموذجاً)، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد(3)، العدد(2)، جامعة التنمية البشرية، السليمانية، العراق، 2017، ص774.

(74) هند محمود حميد ، وسائل تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في العراق ، العدد 63، مجلة العلوم السياسية ، طلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2022، ص 456.

(75) احمد محمد علي جابر ، دور المرجعية الدينية في عملية الاصلاح في العراق بعد عام 2003 ، العدد 57 ، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2019 ، ص 389.

(76)عبادة محمد تامر، سياسة الولايات المتحدة الامريكية وإدارة الأزمات الدولية (ايران–العراق–سوريا–لبنان نموذجاً)، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015، ص180.

(77) اتفاقية انسحاب قوات الأحتلال من العراق وتنظيم نشاطها خلال وجودها المؤقت فيه، 2011/11/17، ص ص3–4.

(78) حيدر علي حسين، العراق ودول الجوار... أهداف ومصالح، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد(33)، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، 2011، ص1.

(79) أبو بكر الدسوقي، مؤتمر شرم الشيخ ومستقبل العراق، مصدر سبق ذكره، ص154–159.

(80) عدي أسعد خماس، الاحتلال الأمريكي للعراق وأثره على العلاقات العراقية الأردنية (2003–2010)، مصدر سبق ذكره، ص ص164–165.

Aya Jaafar Yusra Mahdi Salih The position of Iraq in Russia's foreign policy after the year2000 ADm, Journal of Higher Education Theory and (81)Practice ,2022 ,p.p 596.

(82) صلاح الدين محمد طحيطرالمشاقبة، أثر العولمة على سيادة الدولة في الوطن العربي (دراسة حالة العراق أنموذجاً)، مصدر سبق ذكره، ص32.

(83) باسيل يوسف بجك، العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقاون الدولي (1990–2005): دراسة توثيقية وتحليلية، مصدر سبق ذكره، ص67.

(84) صبحي ناظم توفيق، الافاق المحتملة لإرسال قوات عربية–إسلامية إلى العراق، مصدر سبق ذكره، ص143.

(85) كرم عبدالعزيز صلاح، حصاد جهود إعادة أعمار العراق، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد(41)، 2006، ص ص146–151.

(86) حيدر طارق عبدالستار، القمة العربية في بغداد وأبعادها دولياً وإقليمياً، معهد الخدمة الخارجية، وزارة الخارجية، بغداد، 2013، ص28.

[87] مجلس الأمن، الفقرات (6،7،14،16) من القرار رقم (1546).

[88] مجلس الأمن، الفقرة (2) من القرار رقم (1546).

[89] مجلس الأمن، الفقرة (3) من القرار رقم (1546).

[90] مجلس الأمن، الفقرة (4) من القرار رقم (1546).

[91] مجلس الأمن، الفقرة (5) من القرار رقم (1546).

[92] مجلس الأمن، الفقرة (6) من القرار رقم (1546).

[93] منى حسين عبيد، العلاقات العراقية_الأردنية وآفاق المستقبل (دراسة)، المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر 17-11/18، مركز الدراسات الدولية، بغداد، 2009، ص83.

[94] علي عبد محمود، العلاقات العراقية-الإيرانية في ضوء حرب الخليج والاحتلال الأمريكي، ط1، دار أمنة للنشر والتوزيع، 2012، ص ص174-177.

[95] صلاح الدين محمد طحيطرالمشاقبة، أثر العولمة على سيادة الدولة في الوطن العربي (دراسة حالة العراق أنموذجاً)، مصدر سبق ذكره، ص34.

[96] يونس مؤيد يونس الدباغ، هالة علي الطيب، مستقبل السيادة العراقية بين المنظومة الأممية وقوى التوسع الخارجي، مصدر سبق ذكره، ص106.

[97] Security Council, Resolution (2170/2014). Adopted by Security Council at its 7242nd meeting, on 15 August 2014.

[98] علي عريان صالح، الأمن الوطني العراقي (المقومات والتحديات والإستراتيجية)، مصدر سبق ذكره، ص238.

[99] صلاح الدين محمد طحيطرالمشاقبة، اثر العولمة على سيادة الدولة في الوطن العربي (دراسة حالة العراق أنموذجاً)، مصدر سبق ذكره، ص60.